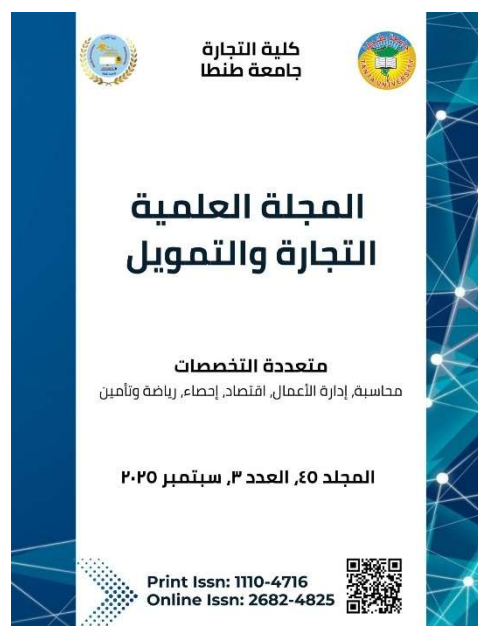


المجلة العلمية التجارة والتمويل

<https://caf.journals.ekb.eg>



انعكاسات الانضمام لتكتل بريكس على التنمية الاقتصادية في مصر

حماده محمد عبدالله قاسم

مدرس بقسم الاقتصاد، كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادي، بقنا، مصر.

تاريخ النشر الالكتروني: سبتمبر 2025

للتأصيل المرجعي: قاسم ، حماده محمد عبدالله . (2025) انعكاسات الانضمام لتكتل بريكس على التنمية الاقتصادية في مصر ،
المجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد 45 (3) ، 615- 685 .

المعرف الرقمي: /caf.2025.45522810.21608

انعكاسات الانضمام لتكتل بريكس على التنمية الاقتصادية في مصر

حماده محمد عبدالله قاسم

قسم الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادي، بقنا، مصر.

تاريخ المقالة

تم استلامه في 11 يوليو 2025 ، وتم قبوله 16 سبتمبر 2025، وهو متاح على الإنترنت سبتمبر 2025

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على ماهية التكتلات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، موقف الدول العربية من التكتلات الاقتصادية وفكرة التكامل الاقتصادي، التعرف على واقع تكتل بريكس (BRICS) وتأثيره على الساحة الاقتصادية الدولية، عبر التطرق لنشأته وأهدافه وأهميته الاقتصادية وخصائصه، قياس مساهمة تكتل بريكس في تنمية الاقتصاد المصري عقب انضمام مصر إليه، بمقارنة مؤشرات حجم التبادل التجاري والاستثماري والتحويلات المالية قبل وبعد انضمام مصر للتكتل خلال الفترة (2021-2024).

ولقد توصل البحث بتطبيق مزيج من المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي، إلى أن التكتلات الاقتصادية تعبر عن الجانب التطبيقي لفكرة التكامل الاقتصادي. كما تبين أنها تشمل تحت مظلتها حوالي 75% من دول العالم، قرابة 80% من سكان العالم، نحو 85% من التجارة العالمية. بالإضافة إلى وجود عدة آثار تنموية موجبة للتكتلات الاقتصادية سواء كانت ساكنة أو ديناميكية في الأجلين القصير والطويل على التوالي، مما يعني خلقها لمناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية داخل الدول الأعضاء بها. وتتمثل أبرز آثارها التنموية في دعم وتعزيز: التجارة الدولية، الاستثمار، المنافسة، وفورات الإنتاج، انتقال العمالة والتكنولوجيا، تنسيق السياسات الاقتصادية، رفاهية السكان. وقد أسفرت محاولات التكامل الاقتصادي العربي المتعددة تحت مظلة جامعة الدول العربية منذ عام 1945، الهادفة لتشكيل تكتل عربي عن نتائج متواضعة. لذلك، سعت كل دولة عربية منفردة لتحقيق أهدافها التنموية في ظل تكتلات اقتصادية أخرى. ويعد تكتل بريكس من أكثر التكتلات الدولية حداثة ونموًا في العالم، تم تأسيسه عام 2009، ثم توسع ليضم تحت مظلته 11 دولة وذلك حتى منتصف عام 2025. ويمثل تكتل بريكس منتدى للتنسيق بعدة مجالات واعدة بين أعضائه، حيث تعد البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا هي الدول المؤسسة للتكتل، ثم انضم إليه كل من السعودية، الإمارات، مصر، إثيوبيا، إندونيسيا، إيران عام 2024. وتتميز دول بريكس بمزايا نسبية كبيرة في الاقتصاد العالمي بعدة مجالات، مما أكسب التكتل دوراً ملموساً كمحرك عالمي للنمو والتجارة والاستثمار. وتتعدد أهداف التكتل التي على رأسها تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول

الأعضاء. وفي عام 2024، بلغت مساهمة كتل بريكس نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، 26% من إجمالي التبادلات التجارية العالمية. كما بلغت نسبة مساهمته في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية نحو 22% عام 2021. واتضح أنه بعد انضمام مصر للكتل، شهدت مؤشرات حجم التبادل التجاري والاستثماري والتحويلات المالية نمواً ملحوظاً ذو ميل إيجابي لصالح مصر في كثير منها خلال الفترة (2021-2024). لذلك، يمكن لعضوية مصر بالكتل خاصة في الأجل الطويل، أن تؤدي لجنيها عديد من المنافع الاقتصادية مثل: زيادة حجم التبادل التجاري، تعزيز الاستثمارات، تنويع مصادر التمويل، دعم الاستقرار النقدي، تنمية الموارد البشرية، دعم السياحة، تأمين احتياجاتها من السلع الاستراتيجية، مما يساعدها على زيادة النمو الاقتصادي، ومن ثم تعزيز عملية التنمية واستدامتها مستقبلاً. ومع ذلك، تواجه مصر بعض التحديات، التي يمكنها أن تحد من استفادتها من هذه العضوية، أبرزها ضعف تنافسية الاقتصاد المصري مقارنة بمعظم الأعضاء، وهو ما يستدعي اتباع مصر سياسات متوازنة للتغلب عليها.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية؛ التكامل الاقتصادي؛ التنمية الاقتصادية؛ الدول العربية والتكتلات الاقتصادية؛ كتل بريكس؛ كتل بريكس وتنمية الاقتصاد المصري.

1. الإطار العام للبحث

1.1 مقدمة

تعمل العولمة على تكريس القوة الاقتصادية لدى الاقتصاديات كبيرة الحجم التي تستفيد أكثر من الاقتصاد العالمي على حساب الاقتصاديات الصغيرة. لذلك، يعيش العالم حالياً عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية Economic blocs لما توفره من مزايا. وبالتالي، لن تستطيع الدول النامية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية ومواجهة التحديات التي تحد من تقدمها، إلا بالمزيد من التكامل والتعاون والتنسيق فيما بينها. فقد أصبحت التكتلات الاقتصادية حقيقة لا مناص من قبولها، يفرضها الوضع الاقتصادي العالمي الراهن الذي لا تأثير فيه للجهود القطرية لكل دولة منفردة. وقد تزايد إنشاء هذه التكتلات العملاقة في أوروبا وآسيا والأمريكيتين وإفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية. لذلك، أصبح الانضمام إلى كتل اقتصادي أمراً محتوماً لنقادي التهميش من إطار الاقتصاد العالمي الجديد. ووفقاً للفكر الاقتصادي، تعد التكتلات الاقتصادية امتداداً للتكامل الاقتصادي، فهي تمثل الجانب التطبيقي للتكامل بين الدول وبعضها البعض.

وفي الوقت الراهن، أبرز التكتلات الاقتصادية عالمياً تتمثل في الاتحاد الأوروبي (EU)، اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا (NAFTA)، رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، المجموعة الاقتصادية بأميركا

الجنوبية (Mercosur)، جامعة الدول العربية (LAS). وفي الآونة الأخيرة، ظهر تجمع بريكس الاقتصادي بشكله الموسع (BRICS Plus)، الذي يمثل أحدث التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية.

وبالتالي، أصبح التكامل الاقتصادي (خاصة بمنهجه البديل) ضرورة تنموية، وهو ما دفع الدول العربية - ومنها مصر - في جو تسوده التكتلات الدولية والإقليمية لإنشاء تكتلات خاصة بها أو الانضمام لتكتلات أخرى تجنباً للضرر الذي يمكن أن تتعرض له أي دولة تعمل منفردة. ومن هذا المنطلق، يمثل انضمام مصر إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية سبيل لتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية وتعزيز الشراكة بينها وبين دول العالم المختلفة. وتتواجد مصر في عديد من هذه التكتلات، حيث كان آخرها الانضمام لتكتل بريكس الموسع (BRICS Plus)، الذي ظهر عام 2009، سعياً منها لتعزيز تنمية الاقتصاد المصري في إطار هذه العضوية الجديدة.

2.1 مشكلة البحث

بشكل عام، تعاني الدول النامية - ومنها مصر - من نقص في الموارد المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وبناء هيكلها الإنتاجي (فجوة الموارد المحلية)¹، مما يشكل عائق أمام التنمية الاقتصادية بهذه الدول. وبالتالي، لتمويل المشروعات التنموية، يتم بشكل أساسي اللجوء للاقتراض الخارجي ووضع كثير من البرامج لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تكون غير منصفة في جانب كبير منها للدول النامية، بهدف توفير رؤوس أموال وخبرات أجنبية لسد هذه الفجوة.

وتسعي مصر نحو تنمية الاقتصاد المصري من خلال تنفيذ عدد كبير من المشروعات التنموية الطموحة بمجالات حيوية مثل: الطاقة المتجددة، التنمية الصناعية الصديقة للبيئة، البنية التحتية، الرقمنة، التنمية الزراعية. ويتطلب ذلك الأمر، ضخ مزيد من الاستثمارات، الاستناد إلى مصادر خبرة فنية لتنفيذ هذه المشروعات التنموية. إلا أنه، تعاني مصر من نقص في الموارد المحلية - سواء المالية أو الفنية ببعض المجالات - اللازمة لدفع العملية التنموية وتنفيذ هذه المشروعات على أرض الواقع. ويوضح الجدول التالي، تطور حجم فجوة الموارد المالية المحلية في مصر، كما يلي:

جدول 1. تطور حجم فجوة الموارد المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2011-2024)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
فجوة الموارد المحلية كنسبة من الناتج	3.72	6.59	5.11	7.23	7.84	8.68	13.2	9.8	8.6	7.5	7.5	6.4	7	4.4

المصدر: إعداد الباحث استناداً لموقع البنك الدولي، موقع صندوق النقد الدولي

https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?name_desc=false

<https://www.imf.org/ar>

وفي هذا السياق، تذبذبت فجوة الموارد المحلية بمصر ارتفاعاً وانخفاضاً، إلا أنه من الملاحظ تزايدها بوجه عام. بالإضافة إلى حاجة هذه المشروعات التنموية المتطورة (خاصة بقطاع الطاقة) للخبرات الفنية (التكنولوجية). إذن، تعاني مصر من قصور بإمكانياتها الذاتية المالية والفنية، خاصة عند مقارنتها مع الخطط التنموية الطموحة لمصر، مما يقف عائقاً أمام التنمية الاقتصادية بمصر.

ومن هذا المنطلق ومع تطلع مصر لمستقبل أفضل، هناك حاجة ملحة لمصادر خارجية لمواجهة هذه الفجوة بشقيها المالي والفني. ومع تفاقم حجم المديونية الخارجية لمصر بالسنوات الأخيرة، وجب البحث عن أساليب جديدة لدعم تنمية الاقتصاد المصري. وحالياً، أدركت عدد من الدول في سعيها نحو تنمية اقتصاداتها أهمية الانضمام للتكتلات الاقتصادية، حيث تعد هذه التكتلات أحد الأساليب الإنمائية الحديثة، لما تمثله التجارة والاستثمارات الدولية كتدابير حديثة لتقليص هذه الفجوة.

وبالتالي، وجود مصر تحت مظلة كتلة اقتصادي في حجم وثقل كتلة بريكس يفتح لها أبواباً جديدة، حيث يمكن لعضويتها بهذا التكتل أن تمثل عنصراً أساسياً يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، ومن ثم دفع التنمية الاقتصادية ككل بالاقتصاد المصري.

لذلك، تتطرق مشكلة البحث من الحاجة الملحة لتناول موقع مصر من هذا التكتل والإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

قياس مدى مساهمة انضمام مصر إلى كتلة بريكس في تنمية الاقتصاد المصري؟

3.1 هدف البحث

يتمثل هدف البحث الرئيسي فيما يلي:

"إلقاء الضوء على الآثار التنموية للتكتلات الاقتصادية عموماً وأثر كتلة بريكس على التنمية الاقتصادية في مصر خصوصاً"

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

- التعرف على ماهية التكتلات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وموقف الدول العربية منها.
- التعرف على واقع كتلة بريكس.
- التعرف على كيفية انضمام مصر إلى كتلة بريكس ودور ذلك في دعم تنمية الاقتصاد المصري.

4.1 أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية الدور الذي تلعبه التكتلات الاقتصادية في التأثير على العملية التنموية عالمياً بصفة عامة، مع التركيز على تكتل دول بريكس بصفة خاصة، باعتباره أحدث التكتلات الاقتصادية ومن أكثرها ثقلًا على الساحة الدولية في الوقت الحالي، مما يوضح أهمية البحث من الناحية النظرية كمساهمة جديدة في مجموعة الأدبيات المتنامية حول توضيح دور التكتلات الاقتصادية كأحد الأساليب الإنمائية الحديثة. كذلك تظهر أهميته من الناحية التطبيقية، في توضيح الفرص المتاحة لدعم وتحفيز تنمية الاقتصاد المصري بعد انضمام مصر رسمياً لعضوية تكتل بريكس.

5.1 فرضية البحث

يتمثل فرض البحث الرئيسي في الفرض التالي:

" يساهم انضمام مصر لتكتل بريكس في تعزيز تنمية الاقتصاد المصري "

6.1 منهج البحث

من أجل تحقيق هدف البحث وفرضيته، يعتمد البحث على مزيج من المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي. ووفقاً لذلك، تم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك فيما يتعلق بتناول مفهوم التكتلات الاقتصادية ودورها في عملية التنمية، موقف الدول العربية من التكتلات الاقتصادية. كما تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لدراسة واقع تكتل بريكس عبر عرض وتحليل بيانات عن أبرز مؤشرات وكذا علاقة مصر بالتكتل عقب انضمامها إليه.

7.1 حدود البحث المكانية والزمنية

الحدود المكانية: الاقتصاد المصري كإطار مكاني في ظل عضوية مصر لتكتل دول بريكس.

الحدود الزمنية: تناول البحث الفترة الزمنية (2009-2024) لما بين مفاوضات نشأة تكتل دول بريكس، حتى انضمام مصر كعضو بالتكتل، حيث عام 2009 هو بداية ظهور تكتل بريكس على الساحة الدولية، بينما عام 2024 هو تاريخ انضمام مصر رسمياً للتكتل.

8.1 مراجعة الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت التكتلات الاقتصادية خاصة تكتل بريكس بصفته أحدث تكتل على الساحة الدولية، علاقة مصر بهذا التكتل خلال الفترة (2014-2024)، ومن أبرز هذه الدراسات، ما يلي: دراسة (أحمد، رجب محمود زكي، 2024)، بعنوان " مدي تأثير انضمام مصر إلى مجموعة البريكس في الاستثمارات الأجنبية ". هدفت هذه الدراسة لتحليل الآثار المترتبة على الوضع الاستثماري في مصر عقب عضويتها الجديدة لمجموعة بريكس، وما دور تلك العضوية في تغيير نمط وحجم الاستثمارات القادمة. ولقد خلصت الدراسة إلى أنه

تتمتع مجموعة بريكس بالمقومات الكفيلة بإثراء علاقاتها التجارية والدولية، بما يسهم في تقوية مكانتها الدولية ويجعلها منافساً قوياً للقوي الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل سعي المجموعة لتخطي هيمنة هذه القوي على النظام العالمي الاقتصادي والسياسي. ولقد أوصت الدراسة بتعزيز سياسات الاستثمار الأجنبي في مصر للحفاظ على استقرار وجاذبية البيئة الاستثمارية مع التركيز على تطوير البنية التحتية والسياسات التي تشجع التجارة البينية مع دول بريكس.

دراسة (علي، روجية محمد رفعت، 2024)، بعنوان " التكتلات الاقتصادية الدولية: تجمع البريكس نموذجاً مع تركيز خاص على العلاقات التجارية بين مصر والدول المؤسسة للبريكس". هدفت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الإيجابيات والسلبيات من الانضمام للتكتلات الاقتصادية، المساهمة في تحديد الأثر الصافي للانضمام للتكتلات الاقتصادية، التعرف على حجم العجز والفائض في تجارة مصر الخارجية مع الدول الخمس المؤسسة للبريكس، وأفضل الطرق لتحقيق المنفعة المثلى للانضمام لتكتل بريكس. ولقد خلصت الدراسة إلى أن الحجم الكلي للتبادل التجاري بين مصر ودول البريكس الخمس يمثل حصة ضئيلة نسبياً من إجمالي التجارة الخارجية المصرية، بالإضافة إلى اختلال الهيكل السلعي للتجارة مع هذه الدول، حيث تركزت الصادرات السلعية المصرية لدول البريكس في بعض المواد الأولية والبتروولية والسلع الغذائية غير المجهزة، مقابل تركيز الواردات في السلع المصنعة والآلات والأجهزة ومعدات النقل.. ولقد أوصت الدراسة بضرورة توسيع حجم التجارة، خاصة الصادرات، لتنوع هيكل التجارة بحيث تظهر نوعاً متقدماً من التخصص وتقسيم العمل باتجاه التعميق الصناعي والتكنولوجي.

دراسة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023)، بعنوان " مصر ودول البريكس: فرص واعدة ". هدفت هذه الدراسة للتعرف على شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين دول تكتل البريكس، وذلك حتى عام 2022، وقبل دخول الأعضاء الجدد للتكتل عام 2024، يستعرض الناتج المحلي الإجمالي والتبادل التجاري، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم القوي البشرية وعدلات البطالة بين دول المجموعة. بالإضافة لأهم الدوافع والمصالح التي دفعت مصر للانضمام لهذا التكتل، أهم عوامل نجاح مجموعة البريكس مع التطرق لأهم نماذج التكتلات الأخرى الناجحة. وتوصلت الدراسة إلى أنه نجح تكتل البريكس في رفع اقتصادات الدول الأعضاء لصفوف الدول المصنعة حديثاً من خلال تطوير ترتيبات تفضيلية إلى ترتيبات وحدة تكاملية بين الدول الأعضاء. ولقد أوصت الدراسة بضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية قدر الإمكان، مع التركيز على الفوائد الاقتصادية المشتركة لكل الأطراف.

دراسة (الزيني، أحمد فاروق محمد، 2023)، بعنوان " تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر للتكتل ". هدفت هذه الدراسة للوقوف على الآثار الاقتصادية الناجمة عن انضمام مصر لعضوية مجموعة البريكس من خلال دراسة وتقييم الأداء الاقتصادي لكل من دول المجموعة، وتحليل مؤشرات

الاقتصادية للتوصل إلى رؤية فعالة نحو كيفية الاستفادة من فرص الانضمام وتعزيز التبادل التجاري مع دول البريكس. ولقد توصلت الدراسة لضرورة العمل على عقد صفقات متكافئة بين مصر والتكتل. ولقد أوصت الدراسة بضرورة إقامة مشروعات مشتركة بين رجال الأعمال المصريين ونظراءهم في دول البريكس خاصة بمجالات الطاقة والزراعة والسياحة، وتيسير إجراءات اصدار التأشيرات بين الجانبين لتسهيل حركة رجال الأعمال والخبراء.

دراسة (عياد، إيهاب محمد أبو المجد، 2023)، بعنوان " الإلليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيوإستراتيجية ". حاولت الدراسة التعرف على دور مجموعة البريكس في إعادة الصياغة الجيوإستراتيجية والتحول من الأحادية القطبية إلى تعدد المراكز ومتغيرات العولمة. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على المستوى العالمي، بالإضافة لضعف أداء المؤسسات العالمية الحالية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة جذب القوى الجديدة الصاعدة لصالح تجمع بريكس في المستقبل.

دراسة (سلامة، بولس شكري، 2022)، بعنوان " دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد الأطراف ". لقد هدفت هذه الدراسة لمعرفة الخلفية الاقتصادية والسياسية لنشأة مجموعة بريكس وقدرتها على بناء نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب، الملامح الأساسية لاقتصاد دول البريكس، فرصة تفعيل العلاقات المصرية مع هذه الدول.. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه رغم وجود مقومات الصعود في دول بريكس، إلا أنه تختلف هذه المقومات في مستواها من دولة لأخرى. ولقد أوصت هذه الدراسة بالعمل على تعظيم دور السفارات المصرية بدول بريكس في التواصل معها، حتى تشكل حلقة وصل بين الوزارات المصرية المعنية بمتابعة هذا الكيان الجديد.

دراسة (حسن، عادل عيد، قنديل، سهام، 2022)، بعنوان " العلاقات التجارية الخارجية الزراعية المصرية مع دول البريكس ". هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية للتكتلات الدولية، متمثلة في تكتل بريكس على أداء التجارة الخارجية الزراعية المصرية، وذلك من خلال التعرف على النصيب السوقي لدول البريكس من حجم التجارة الخارجية الزراعية المصرية خلال الفترة (2010-2019). بالإضافة لوصف وتحديد العلاقات المصرية التجارية الزراعية مع هذه الدول وقياس أهم العوامل المؤثرة في هذه التجارة خلال الفترة المذكورة. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه سوق دول تكتل بريكس تستوعب نحو ثلث حجم الصادرات الزراعية المصرية، وتوقعت حجم الواردات الزراعية المصرية من دول بريكس خلال الفترة (2010-2019). ولقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تحسين حالة الميزان التجاري الزراعي المصري ودول بريكس وزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات.

دراسة (حسين، اسلام ابراهيم، 2021)، بعنوان " تجمع البريكس والقوي الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية ". حاولت الدراسة التعرف على مدى تأثير تجمع البريكس في اقتصادات القوي الاقتصادية الصاعدة الجديدة؛ رصد أهم العوامل والمبادرات لهذا التجمع نحو هذه القوي، في محاولة منها لمواجهة الهيمنة الامريكية وإرساء مبدأ التعددية. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى محدودية دور التجمع في جذب القوي الصاعدة لتحقيق هدفها حتى الان . ولقد أوصت هذه الدراسة بضرورة الخروج من الاجتماعات الحوارية لاتفاقيات تنفيذية لجذب القوي الصاعدة للتجمع في المستقبل.

دراسة (ناصر، ايمان عطية، 2019)، بعنوان " دور التطور التكنولوجي في دعم التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية لمجموعة دول BRICS ". هدفت هذه الدراسة لبحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التطور التكنولوجي في الدول النامية، دور الاستثمار المحلي في دعم التطور التكنولوجي في الدول النامية، التغير الهيكلي والتطور التكنولوجي في دول البريكس. ولقد توصلت الدراسة إلى أنه شهدت دول البريكس تحولاً هيكلياً منذ الثمانينات، ولكنه يختلف من دولة لأخرى حسب السياسات المتبعة بكل منها، حيث شهدت الصين تلتها الهند تغييراً هيكلياً في قطاع الصناعة التحويلية ضمن هيكلها الصناعي. كذلك الاختلاف بين دول المجموعة فيما يخص التصنيع بسبب زيادة الاستثمار المحلي الموجه للبحث والتطوير ونجاحها في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا لقطاع الصناعة التحويلية. ولقد أوصت هذه الدراسة بضرورة التكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي لدعم التطور التكنولوجي والتصنيع.

دراسة (الشيشيني، ايمن سعيد، 2018)، بعنوان " دراسة اقتصادية للتنافسية ومحددات الطلب الخارجي للصادرات المصرية الخضرية لتكتل البريكس ". هدفت هذه الدراسة دراسة تنافسية ومحددات الطلب الخارجي للصادرات المصرية الخضرية لدول تكتل البريكس، في ظل ما تواجهه من تنافسية شديدة منذ نشأة التكتل. بالإضافة لدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية الخضرية لتكتل البريكس خلال فترتي قبل وبعد نشأة التكتل. ولقد توصلت الدراسة إلى أنه بلغت قيمة إجمالي الصادرات المصرية الخضرية لدول تكتل البريكس نحو 12.4% من إجمالي الصادرات المصرية الخضرية للعالم. ولقد أوصت هذه الدراسة بضرورة رفع القدرة الإنتاجية لمصدري الحاصلات الخضرية وتقادي مخاطر التركيز الجغرافي الشديد.

دراسة (العفيفي، جيهان محمد، عبد الرحيم، هشام أحمد، 2017)، بعنوان " دراسة اقتصادية لتجارة مصر الزراعية مع تكتل البريكس ". هدفت هذه الدراسة لتوصيف الموقف الراهن للتجارة الخارجية الكلية والزراعية وتكتل البريكس، واقع العلاقات الاقتصادية بين مصر والتكتل وخاصة بالمجال الزراعي، التعرف على حجم هذا التبادل خلال الفترة (2003-2016). ولقد توصلت الدراسة إلى أنه صافي الميزان التجاري الزراعي بين مصر ودول التكتل يعاني عجزاً، بما يمثل نحو 11.2% من قيمة صافي الميزان التجاري الكلي للفترة (2012-2016)، مما

يعكس تراجع قيمة الصادرات الزراعية المصرية لتلك الدول. ولقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تشكيل مجموعات عمل لفحص الاتفاقيات المشتركة بين مصر وهذا التكتل وتفعيلها مع زيادة تنافسية الصادرات الزراعية المصرية دراسة (معهد التخطيط القومي، 2014)، بعنوان " تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس ". هدفت هذه الدراسة إلى استشراف آفاق التعاون بين مصر مجموعة البريكس وإمكانية إحداث تغيير في بعض أسس النظام النقدي المالي والعالمي في ضوء ترتيب القوي الاقتصادية والمالية العالمية، كذلك إلقاء الضوء على ملامح النمو في دول المجموعة وعلاقة مصر بهذه الدول. ولقد توصلت الدراسة إلى أنه رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن مجموعة البريكس إلى الدول الصناعية الكبرى يمثل أعلى قيمة، حيث بلغ نحو 42% من قيمة استثمارات البريكس. ويأتي الاتحاد الأوروبي كشريك أول في هذه الاستثمارات بنسبة بلغت نحو 34%. ولقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار وفتح الأسواق المشترك بين مصر وتكتل بريكس.

التعليق على الدراسات السابقة

يلاحظ من عرض الدراسات السابقة حول تكتل بريكس، أنها تناولته من حيث النشأة وتحليل الأداء الاقتصادي لدول بريكس وتأثيره في اقتصادات الدول الصاعدة ودوره في خلق نظام عالمي متعدد الأطراف، أما فيما يخص علاقته بالاقتصاد المصري فتم تناوله من زوايا محدودة في الاقتصاد المصري، حيث تمحور أغلبها إن لم يكن كلها حول علاقاته التجارية بصادرات مصر خاصة الزراعية منها وحجم الاستثمارات الأجنبية، وذلك كدراسات استشرافية قبل الانضمام الرسمي لمصر لتكتل بريكس وقبل التوسع الأخير وضم عدد جديد من الدول للتكتل أو قبل مضي وقت كافٍ من انضمامها للتكتل. وعلي الرغم من ذلك، لم تتناول هذه الدراسات تكتل بريكس وعلاقته بمصر كمساهم في العملية التنموية على مستوى الاقتصاد المصري ككل حتى الآن.

9.1 تقسيم البحث

وتحقيقاً لأهداف البحث، ينقسم البحث إلى خمسة محاور بالإضافة إلى الهوامش والمراجع، حيث تم تقسيمها

على النحو التالي:

1- الإطار العام للبحث.

2- دور التكتلات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية وموقف الدول العربية منها.

3- تكتل بريكس (نشأته، أهدافه، أهميته الاقتصادية وخصائصه).

4- تكتل بريكس ودوره في تنمية الاقتصاد المصري.

5- نتائج وتوصيات البحث.

2. دور التكتلات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية وموقف الدول العربية منها

تعد التكتلات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والعالمي أحد الأساليب الإنمائية لتحقيق التعاون بصورة مختلفة في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها العالم في زمننا المعاصر. لذلك، أدركت الدول المختلفة أهمية الانضمام لهذه التكتلات. فقد أصبح من الصعب على دولة بمفردها تحقيق التنمية الاقتصادية لقصور الإمكانيات الذاتية لكل دولة على حدة.

1.2 ماهية التكتلات الاقتصادية

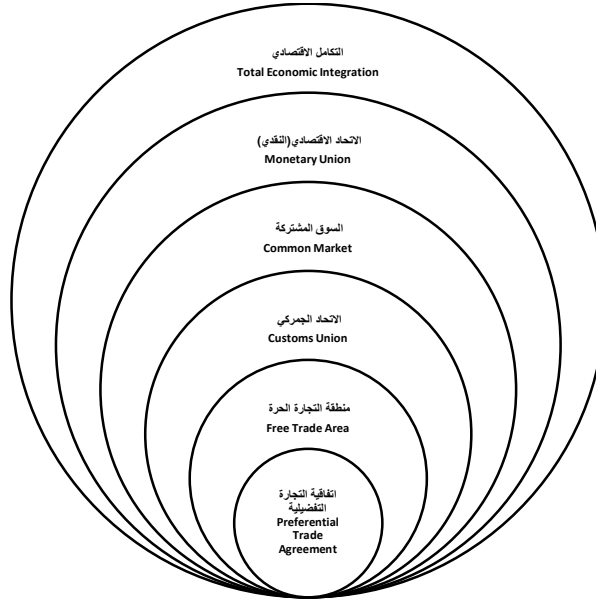
يمثل المجال الاقتصادي الطريق الأنسب لتحقيق المكاسب المرجوة والانتقال من النمط التصاعدي التنافسي في العلاقات الدولية إلى النمط التعاوني التكاملي، ويتم ذلك من خلال إرساء التعاون الدولي الهادف إلى تحقيق الارتباط بين الدول المختلفة مع احتفاظ كل منها بسماتها وخصائصها المميّزة. وبالتالي، يهدف التكتل الاقتصادي لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية المعاصرة، زيادة قوة الدول بالمجال الاقتصادي وفرض مكانتها على الساحة العالمية دون اللجوء إلى العمل العسكري. ويرتبط كلاً من التكتل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي بفكرة التعاون الاقتصادي، إلا أن التكامل أكثر عمقاً لدرجة تشمل جميع جوانب الاقتصاد. وبالتالي، التكتل الاقتصادي يعكس الجانب التطبيقي للتكامل الاقتصادي. لذلك وجب أولاً التطرق لمفهوم التكامل الاقتصادي وأشكاله ومناهجه للوقوف على مضمون مفهوم التكتلات الاقتصادية، وذلك كما يلي

1.1.2 مفهوم التكامل الاقتصادي

لم يتفق الاقتصاديون أمثال (بيلا بلاسا، ماخلوب، فينر، روبنسون، فان سيرجيه، تنبرجن) على مفهوم وحيد للتكامل بسبب اختلاف مناهج التحليل والنظريات المفسرة له. وعلي الرغم من ذلك، يشير مضمون مفهوم التكامل الاقتصادي إلى عملية اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بينها عامل جغرافي أو سياسي أو اجتماعي مشترك، بدرجات مختلفة وعلى أسس معينة، تهدف من خلاله هذه الدول إلى زيادة ودعم قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل عملية التنمية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول الأخرى. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب الاتفاق بين مجموعة من الدول على تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينهم حتى تتحول اقتصاديات تلك الدول لاقتصاديات متكاملة وليست متنافسة، حيث ينشأ التكامل الاقتصادي عبر إزالة القيود تدريجياً عبر ستة مستويات رئيسية من الأدنى إلى الأعلى (عبد الحميد، 2003).

2.1.2 مراحل التكامل الاقتصادي

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن التكامل الاقتصادي التقليدي بين الدول، تتعدد أشكاله وصولاً للتكامل الاقتصادي، وذلك كما يوضحه الشكل البياني التالي:



شكل 1 . مراحل التكامل الاقتصادي وفقاً للمنهج التقليدي

المصدر: إعداد الباحث

ويتضح من الشكل السابق، مراحل التكامل الاقتصادي التقليدية بين الدول وفقاً للفكر الاقتصادي. ويمكن تناول هذه المراحل المختلفة تفصيلاً، كما يلي:

1.2.1.2 اتفاقية التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreement

بموجب هذا النظام يتم إبرام اتفاق لإقامة منطقة تجارة تفضيلية بين دولتين أو أكثر لتنشيط التبادل التجاري وتخفيف قيود التجارة، حيث (عبد الحميد، 2003):

- يعتبر هذا النوع من الاتفاقيات من أضعف وأبسط أشكال التكامل وأول مراحله.
 - تقوم الدولة المتعاقدة بتقديم تخفيضات على التعريفات الجمركية (Tariffs) لمجموعة من السلع القادمة من الدول الأخرى في الاتفاقية.
 - هذه الاتفاقية غير مسموح بها في منظمة التجارة العالمية لأنها تتعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (Most favored Nation)، والذي يمنع تقديم إجراءات تفضيلية لبعض الدول الأعضاء دون غيرها.
- ومن أبرز الأمثلة على اتفاقيات التجارة التفضيلية، مثل: نظام تفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني عام 1936 بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة، منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا عام 1981، اتفاقية التجارة التفضيلية بين إندونيسيا وموزمبيق عام 2019 (الإمام وحماي، 2005).

2.2.1.2 منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

تجمع اقتصادي بين دولتين أو أكثر بغرض إحراز منافع اقتصادية فيما بينها، عبر تحرير التجارة من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بتخفيضها أو إلغائها تدريجياً على انتقال السلع والخدمات، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية تجاه العالم الخارجي، حيث (عبد الحميد، 2003):

- يتم إنشاء منطقة تجارة حرة عندما تلتزم كل دولة بالمنطقة بتخفيض القيود أو بعضها أو إلغائها على الواردات البينية للدول الأعضاء في المنطقة.
- تحتفظ الدول الأعضاء بحق الإبقاء على تعريفات جمركية مختلفة على وارداتها من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة.
- تطبق الدول الأعضاء قواعد المنشأ لمنع دخول سلع من دول خارج المنطقة إلى الدول ذات التعريفات الجمركية المنخفضة، ومن ثم إدخالها إلى الدول ذات التعريفات المرتفعة.
- ومن أبرز الأمثلة على مناطق التجارة الحرة، مثل: منطقة التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية (نافتا) عام 1993، منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (آسيان) عام 1944، جماعة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ (آبيك) عام 1991، منطقة التجارة الحرة لدول شرق إفريقيا وجنوبها (الكوميسا) عام 2000، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1996، منطقة التجارة الحرة السورية - التركية عام 2004 (الإمام وحمادي، 2005).

3.2.1.2 الاتحاد الجمركي Customs Union

تجمع اقتصادي بين دولتين أو أكثر، ولكنه تجمع أكثر عمقاً من منطقة التجارة الحرة، يحاول أن يعالج عيوب منطقة التفضيل الجمركي ومنطقة التجارة الحرة، فهو كتلة واحدة مستقلة جمركياً في مواجهة بقية دول العالم، حيث (عبد الحميد، 2003)

- يتم إنشاء الاتحاد الجمركي عندما تتفق مجموعة من الدول على إلغاء التعريفات الجمركية فيما بينها (أي إنشاء منطقة تجارة حرة)، بالإضافة إلى تنسيق سياساتها التجارية باستخدام تعريفية موحدة ل وارداتها من باقي دول العالم.

- يحد الاتحاد الجمركي من مشكلة إدخال السلع إلى الدول ذات التعريفات المنخفضة كما هو الحال في منطقة التجارة الحرة.

- إنشاء صندوق مركزي للإيرادات الجمركية لإعادة توزيعها لبعض الدول الأعضاء كتعويض عن أي ضرر يلحق بحصيلتها الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد.

- أكبر تحدي يواجهه دول الإتحاد هو الاتفاق على تعريفية موحدة للواردات من باقي دول العالم، بالإضافة إلى إيجاد آلية مناسبة لإعادة توزيع الإيرادات الجمركية.
- ومن أبرز الأمثلة على الاتحادات الجمركية حالياً، مثل: الاتحاد الجمركي لدول البنيلوكس (Benelux) عام 1948، الاتحاد الجمركي لدول مجلس تعاون الدول الخليجية عام 2008 (الإمام وحمادي، 2005).

4.2.1.2 السوق المشتركة Common Market

- تشبه الاتحاد الجمركي، ولكن يضاف إليه ما يلي (عبد الحميد، 2003)
- تقوم السوق المشتركة على حرية انتقال السلع (منطقة تجارة حرة)، وتوحيد التعريفية الجمركية مع دول العالم (اتحاد جمركي)، بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمال ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء.
- يتم معاملة الاستثمارات من الدول الأعضاء معاملة الاستثمارات المحلية من حيث الاستفادة من جميع التسهيلات والاعانات والضرائب.
- يحصل مواطنو الدول الأعضاء على الحق في الحصول على نفس المميزات داخل الدول الأعضاء من حيث فرص العمل في القطاع العام والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، والاستفادة من نظام التأمينات الاجتماعية.
- ومن أهم الأمثلة على الأسواق المشتركة: السوق الأوروبية المشتركة عام 1957، السوق العربية المشتركة عام 1964 (الإمام وحمادي، 2005).

5.2.1.2 الاتحاد الاقتصادي (النقدي) Monetary Union

- وتهدف الوحدة الاقتصادية لتحقيق حد أدنى من تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية (خاصة السياسة النقدية) بين الدول الأعضاء بهدف إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات. كذلك يكون للدول الأعضاء عملة موحدة، حيث (عبد الحميد، 2003)
- يتم تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الإتحاد.
- يتم تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية وأسس التنظيم والرقابة للجهاز المصرفي.
- يتم تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد، فيما يخص سعر صرف الملة وأسعار الفائدة.
- ومن أهم الأمثلة على الاتحادات الاقتصادية النقدية: الاتحاد الاقتصادي النقدي الأوروبي، الذي تم وفق معاهدة ماستريخت لعام 1992، ثم تحقيق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) وفق معاهدة أمستردام لعام 1995 والتي دخلت حيز النفاذ بدءاً من 2002/7/1 (الإمام وحمادي، 2005).

6.2.1.2 التكامل الاقتصادي Total Economic Integration

يتحقق تكامل اقتصادي (اندماج اقتصادي) بين دول الاتحاد، عندما تتفق هذه الدول على تحويل جميع اختصاصاتها تقريباً في المجالات التجارية والمالية والنقدية لمصلحة مؤسسات الاتحاد (هيئة اقتصادية مشتركة عليا)، بقصد إدارتها لاستكمال عملية التكامل الاقتصادي التام. ويتحقق بالنتيجة اندماج اقتصادي كامل بين دول الاتحاد، حيث تسيطر هذه المؤسسات على كل الجوانب الاقتصادية للدول الأعضاء مثل المالية العامة والتجارة الدولية وأسواق العمل لتوحيد سياساتها النقدية والمالية والاجتماعية (عبد الحميد، 2003).

ويمكن تلخيص أهم سمات التكامل الاقتصادي بمراحله المختلفة على النحو التالي

جدول 2. ملخص مراحل التكامل الاقتصادي

هيئة اقتصادية مشتركة عليا لتنسيق السياسات	عملة وسياسة نقدية موحدة	حرية انتقال الموارد (عوامل الإنتاج)	تعريف جمركية خارجية موحدة	الغاء التعريفات الجمركية	
					اتفاقيات التجارة التفضيلية
				√	منطقة تجارة حرة
			√	√	اتحاد جمركي
		√	√	√	سوق مشتركة
	√	√	√	√	اتحاد اقتصادي
√	√	√	√	√	التكامل الاقتصادي

المصدر: إبراهيم، وائل عبد الله. (2023). دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج، مجلة الدراسات الأفريقية، 45(1)، 417-458.

ويتضح من الجدول السابق، أن مراحل التكامل الاقتصادي التقليدية بين الدول، تتعدد درجاتها وصولاً للتكامل الاقتصادي مروراً بستة مراحل، حيث كل مرحلة تحاول معالجة عيوب المرحلة السابقة لها. ويلاحظ أن، اتفاقيات التجارة التفضيلية، تعد شكلاً تمهيدياً لمنطقة التجارة الحرة.

3.1.2 مناهج التكامل الاقتصادي

ويتضح من الجدول التالي رقم 3، أنه هناك منهجين للتكامل الاقتصادي، أحدهما يعرف بالمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي، والآخر يعرف بالمنهج البديل للتكامل الاقتصادي. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنه قبل قيام منظمة التجارة العالمية عام 1955، ساد المنهج التكاملي القائم على نظرية المراحل التي تشير لحدوث التكامل الاقتصادي عبر عدة مراحل (سالفة الذكر)، وهو الفكر الذي يعمق لفكرة الإقليمية. بينما لاحقاً ظهر منهج آخر يسمى بالمنهج البديل للتكامل وهو الفكر الذي يجمع بين فكرة الإقليمية والعالمية (العولمة).

وفي هذا السياق، يعبر المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي عن تكاملاً إقليمياً يسعى للوصول لوحدة اقتصادية أو سياسية، وتتطلب وجود تجانس اقتصادي واجتماعي بين أعضائها، وتشترط عادة البدء من وضع متقارب في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. بينما يعبر المنهج البديل للتكامل الاقتصادي عن وجود دولة مركز أو قائد بإقليم محدد لتكون محفز على التكامل الاقتصادي، حيث تعمل الدول المتقدمة كداعم للدول الأقل تقدماً. كما يلاحظ، أن الوحدة الاقتصادية الكاملة متمثلة في سلطة فوق وطنية تتولي توحيد سياسات الدول الأعضاء بالمنهج التقليدي، تكون غير موجودة بالمنهج البديل. ومع ذلك، تفرض الدول المتقدمة في ظل المنهج البديل سياسات اقتصادية بعينها، وتعمل كمرتكز لإصلاح هياكل وسياسات الدول الأقل تقدماً على النحو المطلوب (الإمام، 1997).

جدول 3. مقارنة بين منهجي التكامل الاقتصادي (التقليدي، البديل)

م	الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي	المنهج البديل للتكامل الاقتصادي
1	النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
2	الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	الاختلاف وتولي عضو متقدم القيادة
3	الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصية وتبادل التفاهم
4	الدوافع السياسية	تحقيق السلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
5	التوجه الاقتصادي	داخلي لتجنب ضغوط الانفتاح على العالم	خارجي بحثاً عن اندماج مأمون في العالم
6	تحرير التجارة	ترتيبات تفضيلية بداية من مرحلة الاتفاقيات التفضيلية حتى مرحلة التكامل الاقتصادي	منطقة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
7	عدم المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح الدول الأقل تقدماً	غير مسموح مع تعويض الأقل تقدماً
8	نطاق التجارة	السلع الصناعية بشكل أساسي للإحلال محل الواردات إقليمياً	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
9	العناصر/رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض من البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً
10	العناصر/العمل	يؤجل ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدماً
11	تنسيق السياسات	تدريج مع وجود سلطة إقليمية يشارك بها الدول الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدماً
12	المرحلة النهائية	الوحدة الاقتصادية ثم وحدة سياسة	مرحلة واحدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس النال
13	النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي	الالتزام بحرية قوي السوق وحرية الاستثمار الأجنبي المباشر
14	الدعوة والتوجه	السلطات الرسمية	رجال الأعمال والشركات عابرة القوميات

المصدر: الإمام، محمد محمود. (1997). اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي. مجلة بحوث اقتصادية عربية،

القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 6(7)، 7-76.

4.1.2 مضمون مفهوم التكتل الاقتصادي

يعبر التكتل الاقتصادي عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي بين مجموعة دول متجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة فيما بينها وصولاً لتعظيم رفاهية شعوب تلك الدول. ويعبر التكتل الاقتصادي عن الجانب التطبيقي للتكامل الاقتصادي، حيث يعد أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي. لذلك، لا يخرج التكتل الاقتصادي عن كونه أحد مراحل التكامل الاقتصادي سائلة الذكر. وتنقسم التكتلات إلى نوعين، هما: التكتل الإقليمي والتكتل الدولي، من جهة، يشير التكتل الإقليمي لمجموعة دول ذات إقليم جغرافي واحد تجمعهم قيم وأفكار وثقافة واحدة يسعون للتعاون وتحقيق الأمن الإقليمي والاعتماد المتبادل في عدة مجالات فيما بينهم للوصول لأهدافهم المرغوبة¹. ومن جهة أخرى، يشير التكتل الدولي لاتفاق بين دولتين أو أكثر بهدف تخفيف القيود والعقبات التي تعترض تدفق التجارة الدولية للاستثمارات والسلع والخدمات وتنقل رؤوس الأموال، حيث أن هذا يتعدى الحدود السياسية القائمة ويحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023).

وهناك أمثلة للتكتلات الاقتصادية، سواء كانت دولية أو إقليمية على مستوى الدول الأوروبية والآسيوية والأمريكية والأفريقية. فعلي أرض الواقع، التكتل الاقتصادي، قد يأخذ أحد اتجاهين (عبد الحميد، 2003):

- الاتجاه الأول: التكتل الاقتصادي يتمثل في أحد مراحل التكامل الاقتصادي (اتفاقية تفضيلات ومنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي). وبشكل أساسي بدءاً من مرحلة منطقة التجارة الحرة وصولاً للتكامل الاقتصادي.

- الاتجاه الثاني: التكتل الاقتصادي يتمثل في منطقة التجارة الحرة فقط، حيث يكون هناك عدم تجانس بين الدول الأعضاء، فهناك دول متقدمة وأخرى نامية.

وبالتالي، يمكن تعريف التكتلات الاقتصادية على أنها كيانات إقليمية أو دولية تتخطى الحدود السياسية القائمة، تتشكل وفقاً لأحد منهجي التكامل الاقتصادي (التقليدي، البديل)، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية فيما بينها بمجالات التجارة الدولية (السلع والخدمات وتنقل رؤوس الأموال والأشخاص) والتكنولوجيا والقدرة التنافسية وتطوير القطاعات الاقتصادية وصولاً لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، عبر تخفيف أو إزالة القيود والعقبات التي تعترض سبيل ذلك وخلق كيان اقتصادي جديد، تختلف فيما بينها حسب درجة الاندماج وطبيعة الأهداف ونطاق الاختصاصات الموكلة إليها. ولقد شهد العالم ظهور عديد من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية بين الدول وبعضها على المستويين الثنائي والجماعي، مما فرض على العالم ضرورة قيام شكل من أشكال التكامل بين دوله المختلفة، تمثلت في إنشاء تكتلات

اقتصادية عديدة. فقد أصبحت الدول بمختلف مستوياتها ونظمها الاقتصادية والسياسية (متقدمة أو ناشئة أو نامية/ رأسمالية أو اشتراكية أو مختلطة) مضطرة للانضمام لمثل هذه التكتلات، حيث أصبح يوجد بكل منطقة قارية على الأقل تكتلاً أو أكثر منها، ولعل أبرزها ما يلي:

جدول 4. أبرز التكتلات الاقتصادية في الوقت الراهن

م	التكتل	الرمز	تاريخ التأسيس
1	دول مجلس التعاون الخليجي	GCCC	1981
2	دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	AEUCC	1957
3	حوض النيل	NBI	1999
4	منظمة التجارة العالمية	WTO	1995
5	مجموعة 77	G77	1964
6	منظمة الأوبك	OPEC	1960
7	دول الجامعة العربية	LAS	1945
8	الإسكوا	ESCWA	1973
9	تجمع دول الساحل والصحراء	CEN-SAD	1998
10	السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	COMESA	1994
11	مجموعة الخمس عشرة	G15	1989
12	مجموعة الثمانية الإسلامية	D8	1997
13	الاتحاد الأوروبي	EU	1993
14	تجمع الإفتا (رابطة التجارة الحرة الأوروبية)	EFTA	1960
15	تجمع النافتا (اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية)	NAFTA	1994
16	رابطة الآسيان (رابطة دول جنوب شرق آسيا)	ASEAN	1967
17	تجمع الميركوسور (المجموعة الاقتصادية بأمريكا الجنوبية)	Mercosur	1991
18	منظمة المؤتمر الاسلامي	OIC	1969
19	مجموعة تنمية دول أفريقيا الجنوبية	SADC	1980
20	الاتحاد الأفريقي	AU	2002

2004	Agadir	أغادير	21
1967	EAC	تجمع شرق افريقيا	22
1989	EAC	اتحاد المغرب العربي	23
1975	Ecowas	الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس)	24
1986	IGAD	آجاد	25
1994	CEMAC	مجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (السيماك)	26
1994	UEMOA	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الايمو)	27
1989	ABEC	منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبيك)	28
1983	CEEAC	الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	29
1999	(G20)	مجموعة العشرين	30
1975	(G7)	مجموعة الدول الصناعية السبع	31
1961	OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	32
2009	BRICS	تكتل بريكس	33

المصدر: إعداد الباحث

2.2 الآثار التنموية للتكتلات الاقتصادية

إن تحقيق الازدهار والتقدم بالدول يتطلب التعاون الاقتصادي، حيث قد تصبح التكتلات الاقتصادية وسيلة فعالة لتحقيق ذلك. وتعد التكتلات الاقتصادية باعتبارها درجة من درجات التكامل الاقتصادي إحدى سمات التنمية الاقتصادية، فهي وسيلة هامة لتوليد الدخل وفرص العمل وتحفيز الاستثمار والدفع بالتحول الهيكلي نحو نماذج اقتصادية أكثر تنوعاً وواسعة النطاق، كنتيجة لتغيرات هياكل الدول الأعضاء في ظل اتفاقيات التكامل خاصة مرحلة الاتحاد الجمركي. ولإدراك أهمية هذه التكتلات وحجم آثارها التنموية، يجب الإشارة إلى أنها تشمل تحت مظلتها حوالي 75% من دول العالم، قرابة 80% من سكان العالم، تسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية. وفي إطار تحليلي لمنافع التكتلات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر، يتبين أنه هناك مجموعتين من الآثار الساكنة والديناميكية (عبد الحميد، 2003).

1.2.2 الآثار الساكنة

تتنوع الآثار الساكنة وتنقسم إلى ثلاثة أنواع بشكل أساسي، الأثر الإنشائي للتجارة، الأثر التحويلي للتجارة، الأثر الاستهلاكي، وذلك كما يلي (عبد الحميد، 2003):

1.1.2.2 الأثر الإنشائي للتجارة

إن قيام التجارة بين دولتين وإزالة الرسوم البينية على التجارة بينهما، يؤدي لتركز الإنتاج بالدولة ذات الميزة النسبية، أي سيتم نقل الإنتاج للدولة العضو ذات التكاليف الإنتاجية المنخفضة، مما يعني نقل التجارة وأثره الإيجابي باستخدام الأكفأ لمجموع موارد الدول الأعضاء بالتكتل وزيادة حجم إنتاجهم. وبالتالي، يتولد حجم أكبر للتجارة بين هذه الدول لم يكن يتحقق من قبل (أثر إيجابي)، مما يؤدي لزيادة الرفاهية الاقتصادية.

2.1.2.2 الأثر التحويلي للتجارة

نتيجة الاتحاد داخل تكتل اقتصادي، قد تتحول التجارة من بقية دول العالم ذات التكلفة الأدنى _ بسبب الرسم الجمركي الحمائي الذي يفقدها ميزتها التنافسية _ إلى دولة عضو بالاتحاد ذات تكلفة أعلى، مما يعني تحويل التجارة وأثره السلبي بالاستخدام غير الكفء لمجموع موارد الدول الأعضاء وخفض حجم إنتاجهم (أثر سلبي)، مما يؤدي لخفض الرفاهية الاقتصادية. وغالباً، يتولد الأثرين الإنشائي (أثر إيجابي) والتحويلي (أثر سلبي) نتيجة التكتل، ويحدث كلاهما في الأجل القصير، حيث يكون الأثر الصافي في مجمله للأثرين غير واضح عموماً نتيجة عدة عوامل مثل (تكامل الهياكل الإنتاجية والأسعار والأداء الاقتصادي للدول الأعضاء بالتكتل). وذلك، يعني ضرورة دراسة الأثر الصافي في مجمله للأثرين، والسعي لتعظيم الأثر الإنشائي. فكلما زاد عدد الأعضاء بالتكتل الاقتصادي كلما زادت فرصة تحقيق أثر إنشائي أكبر من الأثر التحويلي وكان صافي الأثرين إيجابي.

3.1.2.2 الأثر الاستهلاكي

يتزايد الاستهلاك الداخلي، ومن ثم تزيد الرفاهية الاقتصادية للسكان بالدول الأعضاء داخل التكتل، حيث سيكون هناك زيادة في استهلاك السلع المحلية أو المستوردة من الدول الأعضاء بدلاً من استهلاك السلع من دول خارج التكتل، مما يزيد آثار الاستهلاك الإيجابية عندما يستبدل المستهلك سلع الدول خارج التكتل بسلع من دول داخل التكتل.

2.2.2 الآثار الديناميكية

تؤدي الآثار الديناميكية لزيادة الكفاءة الإنتاجية (تحسين توزيع موارد الإنتاج أو تبني سبل إنتاج أفضل) للدول الأعضاء في الأجل الطويل، مما يزيد من احتمالية تحسن الأوضاع الاقتصادية داخل هذه الدول وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية. ومن أهم الآثار الديناميكية (العافر وعبد الوهاب، 2014):

1.2.2.2 زيادة المنافسة

يتسع نطاق المنافسة داخل اقتصاديات الدول الأعضاء، حيث تزيد حرية دخول أعضاء التكتل لأسواق جميع الأعضاء من حدة المنافسة وتخفيض درجة الاحتكار بين المنتجين، ومن ثم رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات. والصناعات التي تعجز عن المنافسة تتحول مواردها لصناعات أخرى أكثر إنتاجية، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد والرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء بالتكتل.

2.2.2.2 وفورات الإنتاج

في ظل تكامل أسواق أعضاء التكتل، تخصص كل دولة في مجموعة سلعية، مما يسمح للمشروعات التي تنتج هذه السلع من الوصول أو الاقتراب من حجم السوق الأمثل، ومن ثم انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة منها. ويترتب على ذلك، زيادة هذه المشروعات لإنتاجها والوصول لوفورات الحجم الكبير ومزاياه نتيجة اتساع حجم السوق للدول الأعضاء.

3.2.2.2 زيادة الاستثمار

يتيح اتساع حجم التكتلات فرصاً جاذبة أكبر أمام رؤوس الأموال والمستثمرين- خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة- دون قيود خاصة مع الاقتراب من مرحلة التكامل الاقتصادي. وينتج عن ذلك، عائد أكبر للدول المصدرة لرأس المال وانتفاع الدول المضيفة للاستثمارات بتشغيل عناصر الإنتاج، ومن ثم انتعاش اقتصاديات الدول الأعضاء بسبب زيادة الإنتاج والدخول والذي بدوره يزيد من الادخار والاستثمار.

وفي هذا السياق، تتشكل عدة آثار تنموية بين الدول الأعضاء بسبب تكون التكتلات الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية سواء ساكنة أو ديناميكية، وتشمل عدة نواحي مثل (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023)

- التجارة الدولية: تساعد التكتلات الاقتصادية على إزالة حواجز تبادل المنتجات، مما يعني تنويع الصادرات والواردات. وكذلك، يتسع حجم السوق أمام المنتجات باتساع حجم أسواق الدول الأعضاء، مما يعني زيادة إنتاج المنتجات المطلوبة بكثافة وتنشيط القطاعات الاقتصادية المنتجة لها والمنشآت التجارية الوسيطة. وقد

- ينتج عن تحرير التجارة داخل التكتل آثاراً مولدة للتجارة خارجه، حيث زيادة الدخول الناتجة عن تحرير التجارة، يمكن أن تؤدي لزيادة الواردات من خارج الأعضاء بالتكتل فتزيد التجارة العالمية أيضاً.
- الاستثمار: يوفر التكتل بيئة استثمارية ملائمة ببساطة الإجراءات وحماية حقوق المستثمرين، مما يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويعزز نمو الأعمال والمشروعات.
 - تنقل العمالة: تساعد التكتلات الاقتصادية على تسهيل حركة العمالة بين الدول الأعضاء، مما يؤدي لتحسن فرص العمل والتنمية المهنية ودعم تنافسية سوق العمل.
 - التكنولوجيا والابتكار: تعمل التكتلات الاقتصادية على نقل التطور التكنولوجي بين الدول الأعضاء، مما يساعد علي تحسين كفاءة وجودة الإنتاجية ودعم التنمية الاقتصادية.
 - السياسات الاقتصادية: يؤثر التكتل على قرارات السياسات الاقتصادية بالدول الأعضاء، لتحقيق الأهداف المشتركة ومواجهة التحديات الاقتصادية.

3.2 موقف الدول العربية من التكتلات الاقتصادية

في سياق السعي للتكامل الاقتصادي العربي وتكوين التكتلات الاقتصادية، كانت هناك محاولات عربية عديدة، بدءاً من قيام جامعة الدول العربية عام 1945 مروراً بعدد من التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية، والتي بلغ أكثرها نضوجاً تجربة مجلس التعاون الخليجي (الذي ضم بعض الدول العربية). ولقد تضمن ميثاق جامعة الدول العربية تعاون أعضائها تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية. وتم تشكيل لجنة دائمة للشؤون الاقتصادية والمالية ضمن إطار الجامعة للقيام بوضع أسس وقواعد للتعاون الاقتصادي العربي. وتعددت محاولات التكامل الاقتصادي العربي تحت مظلة جامعة الدول العربية، وذلك على النحو التالي (الإمام، 1996)

- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في سنة 1950.
 - اتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية عام 1954.
 - اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في سنة 1957.
 - السوق العربية المشتركة في سنة 1964.
 - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981.
 - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في سنة 1996.
- بالإضافة إلى ذلك، تم إقامة بعض المنظمات العربية المتخصصة، المشروعات العربية المشتركة، الاتفاقيات الثنائية والتي بلغ عددها 122 اتفاقية منذ الخمسينات، وتهدف معظمها إلى تنشيط التبادل التجاري العربي وتحرير عدد من السلع المتبادلة. وعلى الرغم من هذا العدد الكبير من الاتفاقيات الثنائية، فإن آثارها الإيجابية على تدفق التجارة العربية البينية ظل محدوداً. وبالرغم من كل الجهود السابقة المشار إليها في مسار التكامل الاقتصادي العربي، إلا

انه أبرز هذه الجهود في تحديد ملامح هذا التكامل تمثل في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي عقدت عام 1957. وبدأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بوصفه الجهاز المسئول عن إدارة هذه الاتفاقية وإخراجها إلى حيز التنفيذ بعقد دورته الأولى في القاهرة في يونيو 1964. وتميز هذا المجلس بإتباعه صيغة مرحلية متدرجة للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية العربية وذلك من خلال تحقيقه الحريات التالية (الإمام، 2009)

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
 - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
 - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
 - حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية.
 - حرية التملك والايضاء والإرث.
- وللوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية، تعمل الأطراف المتعاقدة على الآتي
- وضع التعريفات والأنظمة والتشريعات التي تهدف إلى إنشاء منطقة عربية جمركية موحدة وإدخال التعديلات اللازمة عند الاقتضاء.
 - تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمي وبما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية المنصوص عليها في الاتفاقية ويكون عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
 - تنسيق الإنماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة.
 - تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية.
 - تنسيق السياسات المالية والنقدية تنسيقاً يهدف للوحدة النقدية.
 - وضع أنظمة النقل الموحدة بالدول المتعاقدة وكذلك وضع أنظمة الترانزيت وتنسيق السياسة المتعلقة بهما.
 - وضع تشريعات العمل والضمان الاجتماعي الموحدة وتعديلاتها.
 - تنسيق التشريعات الضريبية والرسوم.
 - وضع التشريعات الأخرى المتعلقة بالأمور المبينة في هذه الاتفاقية وملاحقها اللازمة لتحقيقها وتنفيذها.
- ولكن في عام 1964، اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية قرار بإنشاء السوق العربية المشتركة التي تهدف إلى تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الواردات بصورة تدريجية وفق برنامج زمني محدد. وترتب على هذه الاتفاقية في حينها زيادة واضحة في التجارة البينية للدول الموقعة عليها. وظلت السوق قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية بعد توقيعها معاهدة السلام مع

إسرائيل وخرجت مصر التي تعد أكبر سوق من حيث الحجم من هذه الاتفاقية، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى عن تطبيق الاتفاقية.

ونظراً لتواضع النتائج التي أسفرت عنها محاولات التكامل الاقتصادي العربي تحت مظلة جامعة الدول العربية المتمثلة في تخلي الدول العربية عن مشروع الوحدة الاقتصادية العربية واتجاهها إلى طريق آخر هو السوق العربية المشتركة في عام 1964 والتي لم ترقى الأخيرة فعلياً إلى مستوى السوق المشتركة أو حتى الاتحاد الجمركي حيث لم تكن في حقيقتها سوي منطقة تجارة حرة. لذلك تم إتباع منهج تكاملي جديد، حيث ظهرت منذ عقد الثمانينيات بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية والتي تعمل خارج نطاق جامعة الدول العربية، وهي: مجلس التعاون الخليجي 1981، مجلس التعاون العربي 1989، اتحاد المغرب العربي 1989. وذلك على الرغم من إصدار مجلس الوحدة الاقتصادية عام 1998 قرار بإحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تهدف إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود على الواردات بين الدول الأعضاء بشكل تدريجي وعلى ثلاث مراحل بدءاً من عام 1999، ولكن فشلت هذه المحاولة أيضاً (عبد الحميد، 2003).

ومما سبق، يتضح تأكيد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على الشروط الأساسية للتكامل الاقتصادي، إلا أنه قرار السوق العربية المشتركة لم يتطرق إليها مما مثل بهذا تراجعاً خطيراً عن هدف الوحدة الاقتصادية. لذلك تعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية خطوة كبرى على طريق التكامل الاقتصادي جسدت رغبة الدول العربية لتحقيق التكامل فيما بينها بهدف تنمية اقتصاداتها تحت مظلة كتلة اقتصادي عربي. حيث تضمنت إلغاء التعريفات الجمركية، إيجاد تعريف جمركية موحدة، حرية انتقال الموارد من المنتجات وعناصر الإنتاج، السعي لتحقيق الوحدة النقدية، إنشاء هيئة اقتصادية مشتركة عليا ذات قرارات ملزمة للدول الأعضاء تمثلت في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وعلي الرغم من أن الدول العربية، تتمتع بخصائص فريدة تجعلها نموذجاً رائداً للتكامل، حيث كانت الدول العربية في ظل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تقف على أعتاب التكامل النقدي كمرحلة بالغة الأهمية من مراحل التكامل الاقتصادي. إلا أن الواقع يشير لعكس ذلك، حيث هناك عديد من العوامل التي تقف عائقاً أمام تحقيق التكامل الاقتصادي العربي سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو تنظيمية على المستوى الإقليمي أو الدولي. وبناءً عليه، كان من الضروري أن تسعى كل دولة عربية منفردة _ ومنها مصر _ لتحقيق أهدافها التنموية في ظل تكتلات اقتصادية أخرى.

3. تكتل بريكس (نشأته، أهدافه، أهميته الاقتصادية وخصائصه)

يعاني الاقتصاد العالمي من هيمنة الغرب عليه، مما استدعي ظهور تحالفات دولية جديدة، تبلورت في صورة تكتلات اقتصادية وعلى رأسها تكتل بريكس (BRICS)، الذي يمثل أحدث التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية، بهدف استعادة العالم لتوازنه متعدد الأقطاب. وبالتالي، اكتسب التكتل دوراً منافساً للمؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك والصندوق الدوليين) التي تقود النظام الدولي الحالي، الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية عام 1945، وهو ما أكسبها ثقلًا في هذا النظام كقوة اقتصادية محركة للنمو العالمي في عدة جوانب.

وبناءً عليه، يعد تكتل بريكس فرصة للتكامل الاقتصادي المفتوح والمتنوع على الصعيد العالمي، خاصة للدول النامية. ويختلف تكتل بريكس عن غالبية التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين أعضائه، سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من قارات مختلفة. لذلك، يمثل هذا التكتل مثال واضح على المنهج البديل للتكامل الاقتصادي. وبالتالي، يختلف هذا التكتل غير التقليدي، في أن دوله لا تشترك في النطاق الجغرافي، بل تنتشر في أربع قارات (آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا)، ولا تشترك في التراث الثقافي والتاريخي ولا الهيكل الإنتاجي، إنما تشترك في كونها دولاً ناشئة ونامية، تسعى لتحسين ثقلها العالمي.

1.3 نشأة تكتل بريكس

في عام 2009، تم الإعلان رسمياً في القمة الافتتاحية للتكتل عن تأسيس تجمع تحت اسم "BRIC" في مدينة يكاترينبرغ في روسيا²، ليضم أربع دول (البرازيل، روسيا، الهند، والصين). وفي عام 2010، انضمت جنوب إفريقيا إليه في التوسعة الأولى للتكتل، مما أدى لتغيير اسمه إلى "بريكس (BRICS)"، حيث أصبح التكتل يشمل خمسة دول أعضاء. ويعبر هذا التكتل عن إطار مشترك لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي وتحديد المواقف المشتركة بشأن القضايا العالمية فيما بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات العالمية (المعهد القومي للتخطيط، 2014).

وبالتالي، يمثل تكتل بريكس (BRICS) اختصاراً لأسماء خمس اقتصادات ناشئة كأعضاء مؤسسة للتكتل هي³: (Brazil, Russia, India, China, South Africa) البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا. وتسعى هذه الدول لتوسعة أعضائه ليضم عدداً من الدول النامية تحت شروط معينة. إذن، تكتل بريكس (BRICS)، هو تجمع دولي عابر للأقاليم لتحقيق المصالح المشتركة لأعضائه خاصة في المجال الاقتصادي. وحالياً، يضم تكتل بريكس (BRICS) نحو (11) دولة من الاقتصادات الناشئة⁴ الرائدة والنامية هي: البرازيل وروسيا والهند

والصين وجنوب أفريقيا ومصر وإثيوبيا وإندونيسيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (حتى الآن)، حيث يُشار إلى المجموعة الموسعة أحيانًا باسم "بريكس بلس" (BRICS+).

وبخلاصة القول، لا يشكل تكتل بريكس منظمة دولية أو تجمعاً رسمياً، ولكنه يمثل منتدى للتنسيق في عدة مجالات وإعادة بين الدول الأعضاء بالتكتل التي تمثل الجنوب العالمي⁵ والدول الشريكة للتكتل⁶، فهو آلية تنسيق وتعاون مرنة بين هذه الدول بدون أمانة دائمة أو ميثاق تأسيسي أو ميزانية خاصة، تعمل من خلال اتخاذ القرارات القائمة على الإجماع، مسترشدة بقواعد داخلية ضمنية شبه مدونة (https://infobrics.org/indonesia, 2025).

1.1.3 وسائل المشاركة في التكتل

تشمل وسائل المشاركة في التكتل بخلاف العضوية بالتكتل وسيلتين، وهما:

- BRICS "Outreach": تعني المشاركة في اجتماعات بريكس، وهي وسيلة أطلقتها جنوب أفريقيا عام 2013، وتشير إلى اجتماع بين الدول الأعضاء في بريكس والدول المدعوة من المنطقة الجغرافية للبلد الذي يتولى الرئاسة الدورية حالياً.

- BRICS "Plus": تعني المشاركة في اجتماعات بريكس، وهي وسيلة أطلقتها الصين عام 2017، وتشير إلى اجتماع بين الدول الأعضاء في بريكس والدول المدعوة من خارج المنطقة الجغرافية للبلد الذي يتولى الرئاسة الدورية حالياً (https://brics.br/en/about-the-brics, 2025).

وفي هذا الإطار، يمثل توسع تكتل بريكس انتصاراً لجميع الدول التي تدعو إلى نظام دولي أكثر عدلاً وديمقراطية وتوازناً. ولقد عقد التكتل قرابة 17 قمة منذ عام 2009 حتى عام 2025 في أكثر من مدينة بالدول الأعضاء، حيث تناولت موضوعات مختلفة، ويوضح الجدول التالي هذه القمم وأهم نتائجها، كما يلي:

جدول 5. قمم تكتل بريكس وأهم نتائجها المنعقدة خلال الفترة (2009-2024)

م	تاريخ الانعقاد	مكان القمة	النتائج الرئيسية
1	16 يونيو 2009	روسيا - يكاترينبرغ	تأسيس المجموعة رسمياً ومناقشة الأزمة المالية العالمية
2	15-16 أبريل 2010	البرازيل - برازيليا	مناقشة إصلاح المؤسسات المالية الدولية وتعزيز التعاون الاقتصادي
3	14 أبريل 2011	الصين - سانها	تعزيز الشراكة في مجالات التنمية المستدامة والطاقة
4	29 مارس 2012	الهند - نيودلهي	مناقشة إنشاء "بنك التنمية الجديد" لدعم مشاريع البنية التحتية
5	26-27 مارس 2013	جنوب أفريقيا - ديربان	الاتفاق على تأسيس "بنك التنمية الجديد" وصندوق الطوارئ الاحتياطي
6	14-17 يوليو 2014	البرازيل - فورتاليزا	إطلاق "بنك التنمية الجديد" رسمياً برأس مال قدره 100 مليار دولار

7	8-9 يوليو 2015	روسيا - أفا	تبنى استراتيجية للتعاون الاقتصادي ومناقشة الأمن الغذائي
8	15-16 أكتوبر 2016	الهند - غوا	تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والاقتصاد الرقمي
9	3-5 سبتمبر 2017	الصين - شيامن	مناقشة إصلاح النظام المالي العالمي وتعزيز التجارة البينية
10	25-27 يوليو 2018	جنوب أفريقيا - جوهانسبرغ	تعزيز الابتكار التكنولوجي والتعاون في التنمية المستدامة
11	13-14 نوفمبر 2019	البرازيل - برازيليا	مناقشة إصلاح الحوكمة العالمية وتعزيز الأمن الاقتصادي
12	17 نوفمبر 2020	روسيا - سانت بطرسبرغ	مواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19 وتعزيز التعاون في الصحة العامة
13	9 سبتمبر 2021	الهند - نيودلهي	تعزيز الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا وإصلاح المؤسسات الدولية
14	23 يونيو 2022	جنوب أفريقيا - جوهانسبرغ	دعم سلاسل التوريد العالمية والتجارة بالعملات المحلية
15	22-24 أغسطس 2023	روسيا - قازان	دعوة الأرجنتين ومصر وإثيوبيا وإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للانضمام إلى المجموعة، مع بدء تنفيذ عضويتهم الكاملة اعتباراً من 1/1/2024.
16	22-24 أكتوبر 2024	البرازيل - ريو دي جانيرو	تعزيز التعاون بين الأعضاء الجدد والأعضاء المؤسسين، مع مناقشة قضايا تتعلق بالتجارة بالعملات المحلية، والأمن الغذائي عبر مبادرة بورصة الحبوب، ودعم الاستدامة والطاقة المتجددة. كما أكدت مشاركة مصر على دورها الفاعل في تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير مشاريع مشتركة ضمن المجموعة.
17	6-7 يوليو 2025	البرازيل - ريو دي جانيرو	تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وتوسيع استخدام العملات المحلية، والتكامل في مجالات الطاقة والتنمية المستدامة.

Source: Curtis, J. (11 November 2024). The BRICS group: Overview and recent expansion. Commons Library Research Briefing, Parliament of uk, N. 10136. 1-52

2.1.3 آليات التمويل بالتكامل

يعتمد تمويل المشروعات التنموية لتكامل بريكس على خليط من مصادر التمويل. كما أنه يمكنه التعاون مع مؤسسات مالية دولية وإقليمية وتنفيذ شراكات مع القطاع الخاص لدعم هذه المشروعات. ولقد اتبعت دول بريكس عدة آليات مالية ونقدية خاصة بالتكامل لتمويل العملية التنموية للدول الأعضاء، لتمثل بدائل مؤسسية تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمويل مشاريعها، تتمثل فيما يلي (Batista, 2022):

1.2.1.3 بنك التنمية الجديد ((New Development Bank (NDB))

تم تأسيس بنك التنمية الجديد منتصف عام 2014 من قبل الدول المؤسسة لتكتل بريكس ومقره شنغهاي الصينية. وقد بلغ رأس ماله المبدئي نحو 50 مليار دولار أمريكي، مع إمكانية زيادة رأس المال مستقبلاً، السماح للدول الغير أعضاء بالانضمام فيه. وذلك، بهدف تمويل مشاريع التنمية المستدامة وتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء والدول النامية عبر الاستثمار في البنية التحتية وقطاعات الطاقة والنقل والمياه.

2.2.1.3 ترتيبات احتياطي الطوارئ (CRA) (Contingent Reserve Arrangement)

تم تأسيس آلية الاحتياطي المشترك عام 2014، حيث تشير لاتفاقية بين البنوك المركزية لدول بريكس للدعم المتبادل خلال الأزمات المالية المفاجئة. ولقد تحدد رأس المال المبدئي بـ 100 مليار دولار أمريكي من الدول المؤسسة للتكتل (41 مليار من الصين، 18 مليار من كل من البرازيل وروسيا والهند، 18 مليار من جنوب أفريقيا). وذلك لدعم وتعزيز الاستقرار المالي (استقرار العملات الوطنية) للأعضاء في حال تعرضهم لأزمات مالية أو تقلبات شديدة في الأسواق. وتعمل هذه الآلية كصندوق طوارئ مالي لدول بريكس للحد من ضغوط ميزان المدفوعات قصيرة الاجل، تجنب ضغوط السيولة على المدى القصير، تشجيع التعاون بين الأعضاء.

3.2.1.3 القروض الثنائية

بعض الدول الأعضاء في بريكس (مثل الصين والهند) تقوم بتقديم قروض لدول أخرى، سواء كانت أعضاء في بريكس أو دولاً نامية أخرى، لدعم مشاريع التنمية.

4.2.1.3 التمويل المتعدد الأطراف

تتعاون دول بريكس مع المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أو البنك الدولي في تمويل مشاريع مشتركة.

5.2.1.3 المساهمات الحكومية

كل دولة عضو بريكس تقدم أموالاً لدعم الأنشطة والمشاريع التنموية.

6.2.1.3 الموارد الذاتية للدول الأعضاء

تستخدم دول بريكس بعض مواردها الذاتية لدعم الأنشطة المشتركة،

وفي هذا السياق، يحتمل أن يكون بنك التنمية الجديد منافس قوي لمؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، بسبب سعي التكتل لإصدار عملة موحدة للتكتل. كذلك، اتجهت دول بريكس لاستخدام العملات

الحماية في المعاملات التجارية فيما بينها وتوسيع التعامل بها مع الدول الأخرى، حيث تتعامل دول بريكس فيما بين أعضائها بالعملة المحلية وتتجنب التعامل بالدولار. وذلك للحد من هيمنة الدولار على المعاملات التجارية الدولية، وتعجيل قيام نظام عالمي متعدد الاطراف (Petry & Nölke, 2024).

2.3 أهداف تكتل بريكس

تأسس تكتل بريكس بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء، وأبرز ما يهدف إليه هذا التكتل، ما يلي (القصور، 2014)

1.2.3 تأسيس نظام اقتصادي عالمي متعدد الأطراف

تسعى دول التكتل لتعزيز مكانتها عالمياً، عبر إعادة التوازن للنظام الاقتصادي الدولي الحالي بخلق بيئة اقتصادية عالمية تعددية بدلاً من الأحادية الاقتصادية التي تهيمن عليها القوى التقليدية، لتحقيق العدالة الاقتصادية وتوزيع الفرص بشكل أكثر إنصافاً بين الدول.

2.2.3 إصلاح المؤسسات المالية الدولية

ضرورة تعديل الهياكل المالية العالمية، من خلال إعادة توزيع الحصص التصويتية داخل المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) لضمان تمثيل عادل للدول النامية بما يتناسب مع حجم مواردها.

3.2.3 دعم التنمية المستدامة للدول النامية

تشجيع سياسات تمويلية مرنة ومبتكرة تدعم المشروعات التنموية واستدامتها، مع إتاحة الموارد اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، بدلاً من الاعتماد على المؤسسات المالية التقليدية التي تفرض شروطاً قاسية.

4.2.3 تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري داخل التكتل:

توسيع الأنشطة الاقتصادية المشتركة وتقليل الاعتماد على القوى الاقتصادية الخارجية عبر بناء شبكات اقتصادية متينة، تعزز المكاسب المشتركة للدول الأعضاء، مما يعزز مكانتها الاقتصادية عالمياً، ثم توسيع مجالات التعاون لتشمل قطاعات متنوعة مثل: الأمن، والطاقة، والبنية التحتية، والعلوم، والتكنولوجيا، والاقتصاد الرقمي، والرعاية الصحية، والتنمية الخضراء.

5.2.3 تعزيز التعاون في مجالات الابتكار والتكنولوجيا:

باعتبار التكنولوجيا المتقدمة والابتكار محركات أساسية للنمو الاقتصادي العالمي، يسعى التكتل لتطوير الصناعات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات الطاقة المتجددة لمواجهة التحديات المستقبلية وتعزيز التنمية المستدامة.

6.2.3 تحقيق النمو الاقتصادي الشامل

يهدف التكتل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل، عبر تبني سياسات تنموية تدعم الابتكار وتعزز الإنتاجية الاقتصادية للقضاء على الفقر وتوفير فرص عمل جديدة خاصة في الدول النامية.

7.2.3 توسيع دور التكتل في القضايا العالمية

يسعى التكتل كاستجابة للتحديات العالمية للعب دور بارز في معالجة القضايا العالمية مثل تغير المناخ، ومخاطر الأوبئة، الأمن الغذائي، الإرهاب الدولي، العولمة وآثارها، تقليل الفجوات الرقمية بين الدول لتعزيز الرخاء والاستقرار العالمي.

8.2.3 إنشاء مؤسسات مالية مستقلة

يعمل التكتل لتعزيز قدراته المالية بإنشاء أدوات تمويل بديلة تساعد الدول الأعضاء على تخطي الأزمات الاقتصادية مثل بنك التنمية الجديد. بالإضافة إلي، مناقشات حول تأسيس وكالات جديدة للتصنيف الائتماني.

9.2.3 تغيير نظام النقد العالمي

يعمل التكتل على تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي كنظام مرجعي للتجارة الدولية وتعزيز التعاملات المالية باستخدام العملات الوطنية، من خلال إنشاء أدوات مالية جديدة تهدف إلى تعزيز السيادة النقدية للدول الأعضاء.

10.2.3 المشاركة الفعالة في إدارة الاقتصاد العالمي

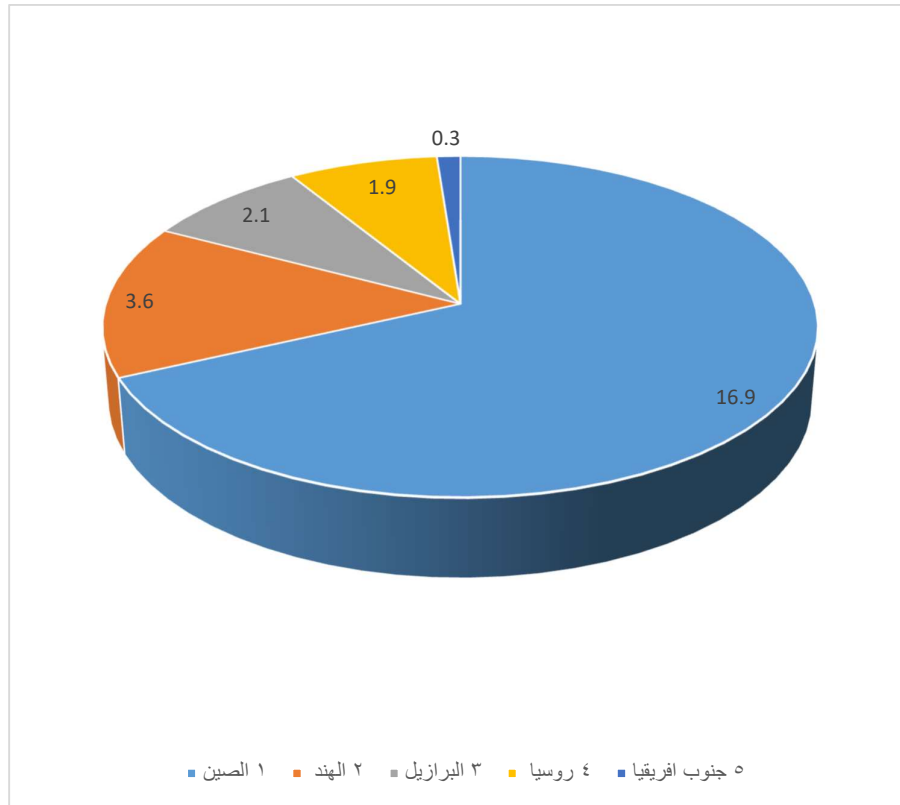
يسعى التكتل لتحقيق توازن أكبر في القرارات الاقتصادية العالمية وضمان شمولية التوجهات التنموية من خلال التعاون مع المؤسسات المالية الدولية الكبرى ومجموعة العشرين.

ومما سبق، يتضح أن أهداف تكتل بريكس تتكون من مجموعة أهداف داخلية تخص السياسة العامة للدول الأعضاء بالتكتل، حيث يسعى التكتل لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية والتعاون بين دولها الأعضاء عبر التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة والابتكار لتحقيق تكامل اقتصادي قوي. وأخري خارجية، تخص تنسيق مواقف الدول الأعضاء بالتكتل تجاه الأحداث الدولية وصراعاتها، حيث يسعى التكتل لتأسيس نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وشمولية، كبديل عن الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا، اصلاح المنظمات الدولية، توفير منصة للدول النامية لتحقيق مصالحها، يهتم بالقضايا العالمية. وفي هذا الإطار،

على الرغم من مواجهة تكتل بريكس لمنافسة شديدة لبقاء النظام العالمي القائم، مما يؤثر على قدرته على تحقيق أهدافه المنشودة، إلا أنه من شأن تضافر جهود دول التكتل أن يفتح آفاقاً لتكامل اقتصادي أكبر، خاصة مع إضافة مزيد من الدول للتكتل. ويساعد ذلك على جعل التكتل قوة اقتصادية متنامية تلعب دوراً كبيراً على الساحة الدولية (Alrefai October 2024).

3.3 الأهمية الاقتصادية لتكتل بريكس

تشكل الدول الأعضاء بتكتل بريكس (11 دولة حتى منتصف عام 2025) مجموعة ذات مزايا نسبية كبيرة في مجالات مثل الجغرافيا والاقتصاد والتجارة والطاقة والغذاء، مما يُتيح إقامة شراكات موسعة وتعزيز التعاون من أجل التنمية. فعلى مدار العقود الماضية، زاد النفوذ الاقتصادي لدول تكتل بريكس، مما أكسبها دوراً ملموساً كمحرك للنمو العالمي والتجارة والاستثمار. ويجمع تكتل بريكس (الأعضاء المؤسسين) بين قوى اقتصادية مؤثرة عالمياً، يمكن ترتيب الأعضاء المؤسسين من حيث الحجم عالمياً كما يلي (The International Monetary Fund 2025):



شكل 2. حصة الأعضاء المؤسسين لتكتل بريكس من الاقتصاد العالمي عام 2024

المصدر: إعداد الباحث، استناداً لبيانات صندوق النقد الدولي.

- الصين: تعتبر ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19.1 تريليون دولار أمريكي، بحصة تبلغ نحو 16.9% من الاقتصاد العالمي عام 2024.
 - الهند: تعد ثاني أكبر اقتصاد في تكتل بريكس وصاحبة سادس أكبر اقتصاد في العالم، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.6 تريليون دولار أمريكي، بحصة تبلغ نحو 3.6%، من الاقتصاد العالمي عام 2024.
 - البرازيل: تعد ثالث أكبر اقتصاد بالتكتل وأكبر اقتصاد في قارة أمريكا الجنوبية، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.3 تريليون دولار أمريكي، بحصة تبلغ نحو 2.1% من الاقتصاد العالمي عام 2024.
 - روسيا: تعد رابع أكبر اقتصاد بالتكتل ذات الثقل السياسي والصناعي، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.04 تريليون دولار أمريكي، بحصة تبلغ نحو 1.9%، من الاقتصاد العالمي عام 2024.
 - جنوب إفريقيا: تعد خامس أكبر اقتصاد بالتكتل وأحد أكبر اقتصادات القارة الإفريقية، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 580 مليار دولار بحصة تبلغ نحو 0.3%، من الاقتصاد العالمي عام 2024.
- وتتضح أهميتها الاقتصادية عبر مساهمتها في الاقتصاد العالمي، وذلك كما يلي:

1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي العالمي

بلغت نسبة مساهمة دول تكتل بريكس (اقتصادات البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا مجتمعة) في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حوالي 20% في عام 2003، ثم ارتفعت هذه المساهمة لتبلغ نحو 33% عام 2023 (25.8 تريليون دولار). وأخيراً، ارتفعت حصة دول تكتل (بريكس+) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى حوالي 40% عام 2024، وذلك عقب انضمام ستة أعضاء جدد للتكتل عام 2024 هم (اقتصادات المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مصر، إثيوبيا، إندونيسيا، وإيران). بينما تتمثل القوى العظمى التقليدية في تكتل مجموعة السبع الكبار (G7)⁷، الذي يشكل حوالي 28% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2024 والعام الذي يليه وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي. ويمكن توضيح نسبة مساهمة دول تكتل بريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل على حده ومتوسط نموها مجتمعة مقارنة بمتوسط نمو تكتل مجموعة السبع الكبار (G7) ومتوسط النمو العالمي، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 6. نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي عامي 2024 و2025

الدول	عام 2024	عام 2025 ⁸
البرازيل	3.4	2
جنوب أفريقيا	0.6	1
المملكة العربية السعودية	1.3	3
الصين	5	4
مصر	2.4	3.8
الإمارات العربية المتحدة	3.8	4
إثيوبيا	8.1	6.6
الهند	6.5	6.2
إندونيسيا	5	4.7
إيران	3.5	0.3
روسيا	4.1	1.5
متوسط نمو كتل بريكس (Brics)	4	3.4
متوسط نمو كتل مجموعة السبع (G7)	1.7	1.2
متوسط النمو العالمي	3.3	2.8

Source: The International Monetary Fund (IMF). (April 2025). The eleven emerging economies of the BRICS stand out in the world context. Washington, DC: (IMF).

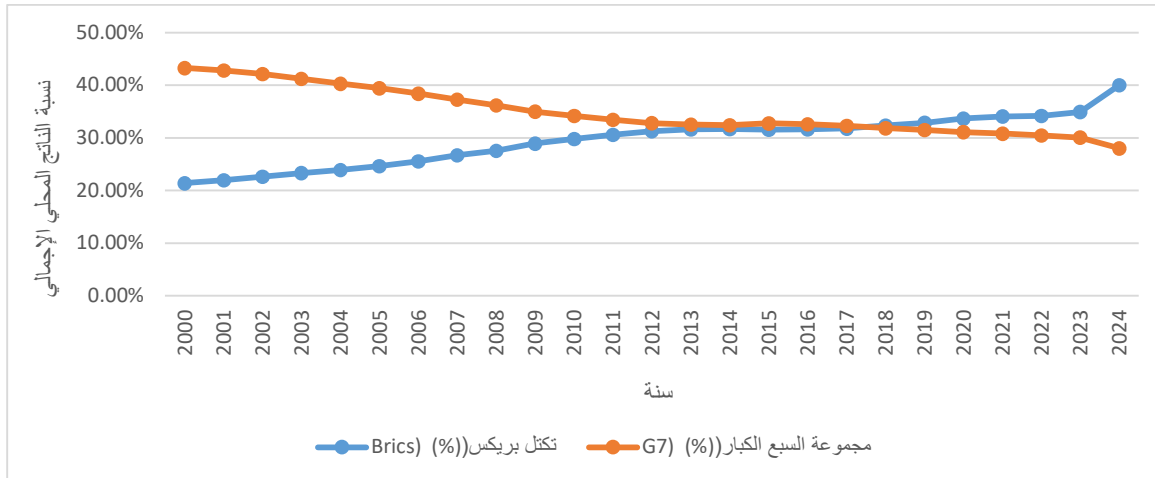
ويتبين من الجدول السابق، أنه بلغ متوسط نمو كتل (بريكس+) 4% في عام 2024 وتوقعات صندوق النقد الدولي لنموها كانت 3.4% عام 2025، بينما بلغ متوسط نمو كتل مجموعة السبع الكبار (G7) 1.7% في عام 2024 وتوقعات صندوق النقد الدولي لنموها 1.2% لعام 2025، مما يعني زيادة نمو كتل (بريكس+) عن مجموعة السبع بفارق بلغ نحو 2.4% لعام 2024 و 2.2% لعام 2025 على التوالي. كما كان متوسط نمو كتل (بريكس+) أكبر من متوسط النمو العالمي في العامين على التوالي. وتتصدر دول التكتل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2025: إثيوبيا (6.6%)، والهند (6.2%)، وإندونيسيا (4.7%)، والإمارات العربية المتحدة (4%)، والصين (4%). وفي أسوأ الظروف، يمكن أن تشهد بعض دول التكتل نمواً أبطأ قليلاً، بينما دول أخرى ستشهد ارتفاع نموها، وهذا سيدفع متوسط نمو التكتل بأكمله نحو الارتفاع بشكل ملحوظ بفضل عوامله الهيكلية واستثماراته. ويمكن المقارنة بين حصة دول كتل بريكس بلس ودول كتل مجموعة السبع فيما يخص حصة كلاً منهما من الناتج المحلي الإجمالي العالمي حسب تعادل القوة الشرائية في الجدول التالي:

جدول 7. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي لتكتل بريكس مقابل نظيره بتكتل مجموعة السبع الكبار كنسبة مئوية من إجمالي الناتج العالمي خلال الفترة (2000-2024)

سنة	تكتل بريكس (Brics) (%)	مجموعة السبع الكبار (G7) (%)
2000	21.37	43.28
2001	21.94	42.78
2002	22.6	42.09
2003	23.32	41.19
2004	23.9	40.26
2005	24.61	39.44
2006	25.53	38.43
2007	26.68	37.25
2008	27.55	36.17
2009	28.92	34.97
2010	29.79	34.19
2011	30.59	33.44
2012	31.25	32.79
2013	31.58	32.52
2014	31.68	32.4
2015	31.54	32.72
2016	31.62	32.6
2017	31.77	32.3
2018	32.33	31.84
2019	32.83	31.5
2020	33.64	31.08
2021	34.08	30.8
2022	34.17	30.47
2023	34.92	30.05
2024	40	28

Source: <https://www.statista.com/statistics/1412425/gdp-ppp-share-world-gdp-g7-brics>

ويتضح من الجدول السابق، أنه بدأت دول تكتل بريكس تتجاوز حصة دول تكتل مجموعة السبع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية منذ عام 2018، ثم استمرت على ذلك خلال الفترة (2018-2024). وبحلول عام 2024، زاد الفارق بشكل أكبر، حيث تمتلك دول تكتل بريكس الآن 40% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة بـ 28% التي تمتلكها دول تكتل السبع. وذلك كما يوضحه الرسم البياني التالي:



شكل 3. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي لتكتل بريكس مقابل نظيره بتكتل مجموعة السبع الكبار كنسبة مئوية من إجمالي الناتج العالمي خلال الفترة (2000-2024)

إعداد الباحث استناداً إلى المصدر

<https://www.statista.com/statistics/1412425/gdp-ppp-share-world-gdp-g7-brics>

وإن دل ذلك، إنما يدل على تزايد موقع وأهمية تكتل (بريكس+) مقارنةً بتكتل مجموعة السبع الكبار (G7) خصوصاً، وكذلك موقعها من الاقتصاد العالمي عموماً ومدى تأثيره الدولي في المستقبل القريب، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي.

2.3.3 التجارة الدولية

في عام 2024، كانت دول بريكس تُمثل نحو 26% من إجمالي التبادلات العالمية عقب انضمام الأعضاء الجدد. وتجارياً على المستوى العالمي، تستحوذ الصين على الحصة الأكبر، حيث تمثل 19.6% من إجمالي الصادرات العالمية، تليها الهند (8.5%)، وروسيا (3.4%)، وإندونيسيا (2.4%)، والبرازيل (2.3%). وتتميز دول التكتل بتنوع الهيكل السلعي لصادراتها، وذلك نتيجة تنوع هيكلها الإنتاجي بما يمنح تلك الدول فرصاً كبرى للتجارة البينية وتكامل سلاسل التوريد والإنتاج فيما بينها.

(The International Monetary Fund (IMF), April 2025)

وفي هذا الإطار، يتمتع التكتل بثقل تجاري عالمي، ويمكن توضيح الأهمية التجارية والتصديرية لكل دولة من الدول المؤسسة لتكتل بريكس بشكل تفصيلي، على النحو التالي:

جدول 8. تحليل الأهمية التجارية للدول المؤسسة لتكتل بريكس

الدولة	الأهمية
الصين	تمثل الصين القوة الدافعة الأساسية داخل التكتل، حيث تتميز الصين بتنوع هيكلها الإنتاجي الصناعي غير النفطي وتتصدر العالم في تصدير عديد من المنتجات الصناعية الثقيلة والخفيفة، تُعد شريكاً تجارياً رئيسياً لعدد من الدول، مستفيدة من بنيتها التحتية القوية، وقاعدتها الصناعية الكبيرة، واليد العاملة الماهرة، صادراتها الصناعية المتنوعة مثل الإلكترونيات، الآلات، والمنتجات الاستهلاكية.
الهند	تتمتع الهند بمنتجاتها من صناعة البرمجيات المتطورة والملابس والمنسوجات والخدمات المالية. كما أنها تُعد مصدراً رئيسياً للمنتجات الزراعية مثل الأرز والشاي، إضافة إلى منتجاتها الدوائية التي تحظى بطلب عالمي متزايد.
البرازيل	وتتميز بمنتجاتها الزراعية كاللحوم والسكر والبن والشاي والحبوب، لذا تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام مثل فول الصويا والبن والسكر والمعادن مثل الحديد. فهي مصدر رئيسي للموارد الطبيعية التي تحتاجها الأسواق العالمية، خاصة مع تزايد الطلب على المنتجات الزراعية والمعادن.
روسيا	تُعد من أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، حيث تشكل صادرات الطاقة جزءاً كبيراً من اقتصادها. تُصدر عديد من المعادن والمنتجات الزراعية مثل القمح، مما يجعلها شريكاً تجارياً هاماً خاصة للدول الأوروبية والآسيوية. فهي الثانية عالمياً في تصدير الوقود، وكذلك الأولى عالمياً في تصدير الأسمدة، والثالثة في تصدير النيكل ومصنوعاته، هذا بخلاف تميزها في عدد من الصناعات الثقيلة.
جنوب أفريقيا	تعتمد بشكل أساسي على تصدير المعادن النفيسة مثل الذهب والبلاتين والماس واللؤلؤ والمعادن الأخرى، مما يجعلها لاعباً مهماً في سوق المعادن العالمية.

إعداد الباحث، اعتماداً على المصدر التالي

The International Monetary Fund (IMF). (April 2025). The eleven emerging economies of the BRICS stand out in the world context. Washington, DC: (IMF) .

وفيما يخص التجارة البينية لدول بريكس عام 2024، شهدت التجارة البينية لدول بريكس نمواً ملحوظاً، أبرز ملامحها على النحو التالي:

- يبلغ إجمالي قيمة سلسلة التجارة بين البرازيل ودول بريكس 210 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 35% من الإجمالي.
- كانت دول بريكس وجهةً لصادرات برازيلية بقيمة 121 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 36% من إجمالي صادرات البرازيل.
- كانت دول بريكس مصدراً لواردات برازيلية بقيمة 88 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 34% من إجمالي واردات البرازيل. (<https://brics.br/en/about-the-brics/brics-data>, 2025)

وتعكس هذه النسب أهمية دول بريكس المتزايدة في التجارة الدولية، ودورها البارز في تصدير السلع والخدمات لمختلف أنحاء العالم، مما يعني المشاركة الواسعة في الاقتصاد العالم. وبالتالي، يتمتع التكتل بقدرة أكبر على استيعاب الصدمات الخارجية .

3.3.3 الموارد الاقتصادية

في الوقت الحالي، تسيطر دول تكتل (بريكس+) على احتياطات كبيرة، حيث تُهيمن على معظم موارد السلع الأساسية، خاصة المعادن الأساسية في قطاعات مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والدفاع عالمياً. لذا، تتمتع دول تكتل بريكس بعدد من الموارد الاقتصادية ذات الأهمية في الاقتصاد العالمي، ومنها ما يلي:

- من حيث المساحة وعدد السكان، يتمتع التكتل بتغطية جغرافية واسعة وتمثل دول بريكس حوالي 38.3% من إجمالي مساحة العالم، حيث تضم دولاً من أربع قارات: أمريكا، وآسيا، وأوروبا، وأفريقيا. كذلك تضم دول بريكس نحو 3.5 مليار نسمة من أصل 8 مليارات نسمة، وهو ما يمثل قرابة 49.5% من سكان العالم (نصف سكان العالم تقريباً مع ميل للنمو فوق المتوسط العالمي)، بما يجعلها سوقاً عالمية هائلة من حيث قوة العمل والإنتاج وكذلك التوزيع والاستهلاك.

- يضم التكتل نحو 48.5% من سكان العالم، باتجاه نمو سكاني يتجاوز المتوسط العالمي خلال العقد المقبل.

- الموارد البشرية: تتمتع دول بريكس أيضاً بقاعدة استهلاكية وقوى عاملة كبيرة نظراً لكثافة سكانها، ففي عام 2024، بلغ معدل مشاركة القوى العاملة في دول بريكس 60.6%، ليلبلغ إجمالي عددهم 1.5 مليار شخص.

- المنتجات الزراعية: تسيطر دول التكتل على ما يقرب من 33% من الأراضي الزراعية في العالم، حيث تمتلك دول بريكس نسبة كبيرة من الإنتاج الغذائي العالمي، مع حصص ملحوظة في: الذرة (43%)، والدواجن (41%)، ولحم الخنزير (56%)، والأرز (61%)، وفول الصويا (53%)، والقمح (47%)، والبرنقال (57%)، والبطاطس (50%)، وحليب البقر (34%)، ولحم البقر (32%)، ولحم الأغنام (43%)، ولحم الماعز (61%).

- تضم معادن استراتيجية بالغة الأهمية بنحو 72% من احتياطات العالم من المعادن الأرضية النادرة، لذا، ستكون دول بريكس ذات أهمية بالغة في تحديد أسعار هذه المواد أو توجيهها.

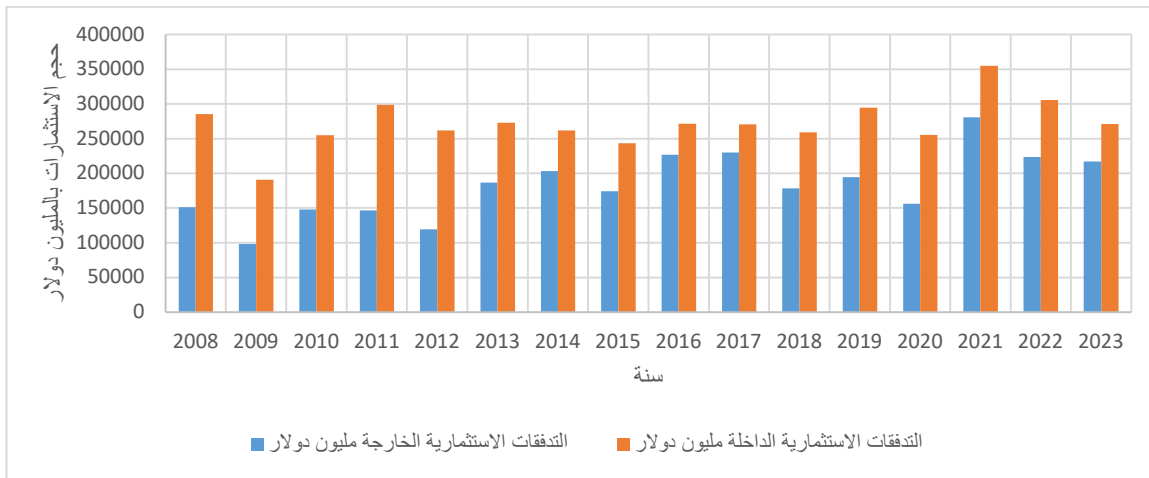
- بالنسبة لمصادر الطاقة، لديها 78.2% من إنتاج الفحم المعدني العالمي، 43.6% من إنتاج النفط العالمي، 36% من إنتاج الغاز الطبيعي العالمي، بالإضافة إلى مصادر الطاقة المتجددة والنووية.

(<https://brics.br/en/about-the-brics/brics-data>, 2025)

ويتضح مما سبق، أنه على الرغم من حداثة تكتل (بريكس+) وصغر عدد أعضائه مقارنة بنظرائه من تكتلات اقتصادية أخرى كالاتحاد الأوروبي والآسيان وغيرها، فإن هذا التكتل أصبح محط اهتمام وتأثير عالميين، فهو أكثر من مجرد كتلة اقتصادية أو تجارية، حيث تُشكل الدول الأعضاء بتكتل (بريكس+) مجموعة ذات مشاركة عالمية واسعة في مجالات متنوعة، مما يزيد من نفوذها الاقتصادي، مما أكسبه دوراً ملموساً كمحرك للنمو العالمي والتجارة والاستثمار. وبالتالي، من جهة، وفقاً لما يتمتع به تكتل (بريكس+) من حجم وخصائصه التجارية وتنوع دوله، يعد التكتل مهم اقتصادياً. وكذلك، مهم سياسياً أيضاً، فهو جهة فاعلة تُقدم بديلاً لمجموعة السبع الكبار (الدول الأكثر تقدماً في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية)، مما يحده من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي ومقدراته.

4.3.3 حجم الاستثمارات

لقد شهدت دول تكتل بريكس زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، حيث تضاعفت حصتها منها لأكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة (2001-2021). وبلغت حوالي 355 مليار دولار عام 2021، مقارنة بـ 84 مليار دولار عام 2001. كما تضاعفت حصتها من هذه التدفقات من 11% عام 2001 إلى 22% عام 2021. لذا، لعب الاستثمار الأجنبي منذ عام 2001 دوراً هاماً في نمو اقتصادات هذه الدول، حيث ساهم بشكل كبير في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ويعود السبب في ذلك، إلى تدويل رأس المال الصيني (التي تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً في جاذبيتها للاستثمارات) والروسي ضمن دول التكتل. وتتنوع القطاعات التي تستثمر فيها رأسمالها مثل الزراعة، الكيماويات، الطاقة، الترفيه، التمويل، الصحة، اللوجستيات، المعادن، العقارات، التكنولوجيا، السياحة، النقل، المرافق. (De Conti & Diegues, 2022)



شكل 4. حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى دول التكتل والخارجة منه خلال الفترة (2023-2008)

إعداد الباحث، استناداً للمصدر التالي:

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock>

ويتضح من الرسم البياني السابق حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى دول التكتل والخارجة منه، حيث كان حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة لدول التكتل أكبر من حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الخارجة من دول التكتل بوجه عام خلال الفترة المذكورة، مما يدل على زيادة معدل نمو هذه التدفقات. ويعكس ذلك، قوة وجاذبية اقتصادات هذه الدول عالمياً، حيث من أهم الدول المستثمرة بدول التكتل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وهونج كونج وألمانيا وهولندا وفرنسا وسويسرا وإسبانيا على التوالي. وفيما يتعلق بالتدفقات الاستثمارية الأجنبية الخارجة من دول التكتل، يتضح أنها تتأرجح ارتفاعاً وانخفاضاً على مدار الفترة المذكورة، إلا أنها أكبر من المتوسط العالمي. كذلك، ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية لدول التكتل، حيث زادت من 27 مليار دولار عام 2010، لتبلغ نحو 167 مليار دولار عام 2020. وتعد كل من الصين والبرازيل والهند على التوالي المحرك الرئيسي لهذه الزيادة. وفي هذا الإطار، واصلت اقتصادات هذه الدول التوجه نحو بيئة سياسات استثمارية أكثر انفتاحاً ودعماً، لجعل الاستثمار محركاً رئيسياً للتعاون الاقتصادي بينها، وتحقيق مزيد من الفوائد للتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة في دول التكتل. (United nations,2023)

4.3 خصائص تكتل بريكس

للقوف على دور تكتل بريكس ومدي ممارسته لدوره العالمي المفترض بناءً على الأهمية الاقتصادية للتكتل، سيتم توضيح أبرز خصائصه التي ستساعده أيضاً على ذلك، أبرزها ما يلي:

(Alrefai, October 2024)

- تمتلك دول التكتل مزايا الامتداد الجغرافي ووفرة الموارد الاقتصادية لأعضائه، فهي اقتصاديات متنوعة.
- يضم تكتل بريكس مجموعة من أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم، مما يشير للثقل الاقتصادي ويجعله قوي فاعلة في التنمية الاقتصادية العالمية.
- تفوق دول التكتل النسبي من حيث المؤشرات الكمية للأداء الاقتصادي المقارن على مستوى العالم مثل (معدلات النمو الاقتصادي، احتياطات النقد الأجنبي، حجم الاستثمارات، الصادرات والواردات، اتساع حجم الأسواق المحلية، نسبة سكانه من إجمالي سكان العالم وغيرها)
- زيادة حجم الاستثمارات البينية لدول التكتل وتنوعها نسبياً.
- اتجاه العلاقات التجارية البينية لدول التكتل نحو الارتفاع التدريجي.
- الاعتماد على العملات الوطنية للدول الأعضاء بدلاً من الدولار لتعميق العلاقات الاقتصادية فيما بينهم ومنافسته للهيمنة الغربية.

- بروز الاقتصاد الصيني والهندي خصوصاً على مستوى الاقتصاد العالمي، مما جعل له حضور دولي مؤثر.
- يعد التكتل من أهم محركات النمو العالمي والتجارة والاستثمار.
- يعزز انضمام الأعضاء الجدد من تأثير التكتل العالمي، خاصة أن هؤلاء الأعضاء الجدد يمتلكون مواقع استراتيجية، وكميات هائلة من الموارد الطبيعية مثل النفط.

4. تكتل بريكس ودوره في تنمية الاقتصاد المصري

يجب توضيح كيفية انضمام مصر للتكتل، أهمية هذه العضوية، ثم الآثار المتوقعة نتيجة لهذه العضوية على تنمية الاقتصاد المصري، وذلك لما للتكتلات الاقتصادية من آثار تنموية كما سبق توضيحه، وذلك على النحو التالي:

1.4 انضمام مصر لتكتل بريكس

لقد سعي تكتل بريكس لجذب دول تسيطر على أهم المضائق وطرق التجارة البحرية العالمية، حيث تمثل دولاً صاعدة وناجحة تشاركه في تطلعاته ضمن المجموعة الموسعة للتكتل تحت أسم "بريكس بلس" (BRICS+). وذلك لزيادة ثقل وقوة التكتل وزيادة انتشاره في العالم. وقد شاركت مصر في اجتماعات قادة بريكس لأعوام 2017، 2022، 2023 على التوالي. وفي قمة بريكس لعام ٢٠٢٣، دعي التكتل رسمياً ست دول للانضمام إليه هي (الأرجنتين، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) في إطار المرحلة الثانية من توسيع المجموعة. وبناءً عليه، تقدمت مصر في يوليو 2023 بطلب رسمي للانضمام إلى بريكس⁹، وكانت سابقاً قد انضمت لبنك التنمية التابع للتكتل في مارس 2023، وأصبحت بذلك هي العضو الرابع الجديد في البنك ضمن التوسعة الأولى لانتشار البنك عالمياً، وقد ساهمت مصر بمبلغ 1.196 مليار دولار وتعد حصة مصر هي أعلى حصة مسموح بها لغير مؤسسي البنك. وبذلك أصبحت مصر عضواً في تكتل بريكس الموسع، حيث تم إعلان انضمامها رسمياً في 24 أغسطس 2023 أثناء انعقاد القمة رقم 15 في (جوهانسبرج) وتم تفعيل القرار بدءاً من يناير 2024. (2025, <https://www.sis.gov.eg/Story>)

1.1.4 شروط الانضمام إلى تكتل بريكس

هناك عدة شروط محددة للانضمام للتكتل، من أبرز هذه الشروط لتلبية متطلبات التكتل من الناحية الاقتصادية:

- الاستقرار الاقتصادي والمالي.
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

- زيادة الإنتاجية ورفع حجم الصادرات.

- توفير بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال.

بالإضافة للشروط الاقتصادية، التي عند تحققها تدل على وجود اقتصاد ناشئ وقوي لهذه الدولة الراغبة في الانضمام للتكتل، يستدعي الأمر لاكتمال انضمامها للتكتل توفر عدة معايير أخرى، وهي كما يلي:

- أن يكون للدولة الراغبة في الانضمام قدرة على الحفاظ على التوازن الجغرافي.

- أن تتمتع بعلاقات جيدة مع جميع أعضاء بريكس، حيث الانضمام يتطلب التفاوض بين الأعضاء الحاليين، وحتى لو كانت دولة ما تفي بالمعايير الاقتصادية والجغرافية، يجب أن توافق الدول الأعضاء على قبولها في المجموعة.

- الامتناع عن فرض عقوبات دون موافقة مجلس الأمن.

- دعم إصلاحات الحوكمة العالمية، دعم التعددية.

- أن تكون الدولة عضواً في الأمم المتحدة، وأن تتبنى مواقف سياسة داعمة لإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها

وبناءً عليه، ليس من السهولة الانضمام لمثل هذه التكتلات الدولية، حيث يترتب على العضوية بالتكتل المطالبة بتطبيق بعض الامتيازات الاقتصادية، والعمل على زيادة علاقاتها التجارية وتعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات مع الدول الأعضاء بالتكتل. (https://brics.br/en/about-the-brics?activeAccordion, 2025)

2.4 تكتل بريكس وتنمية الاقتصاد المصري

1.2.4 أهمية انضمام مصر لتكتل بريكس

إن المصالح المتبادلة هي أساس العلاقات الدولية. وهناك مصالح متبادلة بين مصر ودول تكتل بريكس، تصب في الاتجاهين، فكلًا منهما يحقق منفعة للآخر، وذلك على النحو التالي:

من اتجاه، يمثل موقع مصر الاستراتيجي والتكتلات الاقتصادية الأخرى التي تنتمي إليها إضافة مهمة لتكتل بريكس، حيث تعد مصر عنصراً أمنياً مؤثراً في البحرين الأبيض المتوسط والأحمر؛ كذلك سيطرتها على قناة السويس، كما إنها تعد مركزاً رئيسياً لعدد من الصناعات والحبوب؛ وتعتبر مصر بوابة إلى دول الشرق الأوسط وأفريقيا والدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. كما أن سوقها الكبيرة تضم نحو 107 مليون نسمة التي تعد قوة استهلاكية محفزة على الاستثمار، بالإضافة لما تمتلكه مصر من موارد اقتصادية متنوعة. لذلك، تعتبر مصر عضواً مميزاً لتكتل بريكس ومصدراً لفوائد اقتصادية محتملة. (مركز دعم واتخاذ القرار، 2023)

ومن اتجاه آخر، تتضح أهمية انضمام مصر لتكتل بريكس برغبتها في تحقيق منافع اقتصادية، ترجو من خلالها تعزيز التنمية الاقتصادية معتمدة في ذلك على تحصيلها لعدة منافع، من أبرزها ما يلخصه الشكل البياني التالي:



شكل 5. دوافع انضمام مصر لتكتل بريكس

إعداد الباحث

ويمكن تناول هذه العناصر بالشرح، كما يلي (مركز دعم واتخاذ القرار، 2023):

1.1.2.4 تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري

- تنويع الشركاء التجاريين: الانضمام إلى مجموعة بريكس يتيح لمصر تنويع شراكاتها الاقتصادية بعيداً عن الاقتصادات التقليدية (الولايات المتحدة وأوروبا). ويمكن لمصر من الوصول إلى أسواق جديدة واعدة لترويج السلع والمنتجات المصرية عبر التعاون مع دول بريكس على المستويين الإقليمي والدولي.
- زيادة الصادرات: تسعى مصر لتوسيع قاعدة صادراتها، خاصة المنتجات الزراعية والأسمدة والصناعات التحويلية، عبر الاستفادة من انخفاض التعريفات الجمركية والتسهيلات التجارية المتوقعة ضمن التكتل. ويترتب على زيادة التصدير زيادة الناتج المحلي، ومن ثم زيادة الدخل وبالتالي خفض نسبة البطالة. ومن جانب آخر، تتميز الدول الأعضاء ببريكس بتصدير سلع استراتيجية تحتاجها مصر، مما يساعد مصر على تحقيق الأمن الغذائي المصري ضمن رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة. خاصة وأن هذا التكتل يستحوذ على حصة كبيرة من الاقتصاد العالمي في تجارة المواد الغذائية. فعلى سبيل المثال، تحتل روسيا مركزاً بارزاً في تصدير الزيوت والحبوب، تمثل الهند سوقاً هاماً أيضاً لتصدير القمح،

تعد البرازيل عالمياً ثاني أكبر مُصدر للحوم وفول الصويا والذرة، مما يعني استيراد المواد الغذائية بأسعار تنافسية وتطوير تقنيات الزراعة المصرية مستقبلاً.

- جذب الاستثمارات: انضمام مصر إلى بريكس يفتح الباب أمام تدفق مزيد من الاستثمارات المباشرة إلى القطاعات المصرية، خصوصاً من دول كالصين والهند التي تمتلك قدرات مالية واستثمارية ضخمة. وتتطلع مصر لجذب استثمارات دولية في مشروعات الرقمنة والتنمية الزراعية والاستثمارات البيئية الخضراء والبنية التحتية والطاقة المتجددة.

2.1.2.4 تعزيز مكانة مصر الاقتصادية عالمياً:

- الانخراط في تحالف اقتصادي مؤثر: يمثل تكتل بريكس قوة اقتصادية كبيرة، حيث انضمام مصر للتكتل وارتباطها بعلاقات مع الدول الكبرى بالتكتل، يعزز من مكانتها الاقتصادية على الساحة العالمية.
- الموقع الجغرافي المتميز: تمتلك مصر موقعاً استراتيجياً يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا من جهة، وأوروبا من جهة أخرى، مما يجعلها نقطة عبور رئيسية لصادرات دول بريكس، مما يجعل لمصر وزن نسبي وأهمية بالتكتل وعلى المستوى العالمي.

3.1.2.4 الاستفادة من بنك التنمية الجديد

- مصادر تمويل بديلة: يوفر بنك التنمية الجديد (NDB)، الذي أنشأته دول بريكس، مصادر تمويل بديلة للدول الأعضاء بعيداً عن المؤسسات المالية الغربية مثل البنك والصندوق الدوليين.
- تمويل مشروعات البنية التحتية: تحتاج مصر لتمويل مشروعاتها (البنية التحتية والقطاعات الحيوية مثل الطاقة والمواصلات والصناعة) بدرجة عالية. لذا، من المتوقع أن يساهم بنك التنمية كمصدر في تمويل مثل هذه المشروعات بشروط ميسرة، بما يساعد على الحد من اللجوء إلى المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين.
- تخفيف أعباء الديون: يمكن أن يساهم تعاون مصر مع دول بريكس في إعادة هيكلة الديون أو تقليل الاعتماد على القروض ذات الفوائد المرتفعة، وهو ما يمثل توفير فرصة تمويلية كبيرة لمصر.

4.1.2.4 دعم خطط التنمية المستدامة

- نقل التكنولوجيا والخبرات: تسعى مصر للاستفادة من الخبرات التكنولوجية المتقدمة لدول مثل الصين والهند بمجالات الصناعة والطاقة المتجددة والزراعة الحديثة، عبر تبادل الخبرات والكفاءات بشكل مباشر بين الدول الأعضاء بالتكتل، مما يدعم خطط مصر لتحقيق التنمية المستدامة.

- تعزيز التعاون في مجالات الطاقة: يتيح التعاون مع دول بريكس فرصاً كبيرة لتعزيز مشروعاتها بالطاقة النظيفة والمتجددة، كذلك استيراد النفط والغاز بأسعار تفضيلية من دول مثل روسيا.

5.1.2.4 تعزيز التبادل بالعملات المحلية

- تقليل الاعتماد على الدولار: تهدف مصر للانخراط في نظام التبادل التجاري بالعملات المحلية (اليوان الصيني والروبل الروسي والروبية الهندية) مع دول بريكس لدعم الجنيه المصري في العلاقات التجارية، مما يخفف من زيادة الطلب على الدولار، وبالتالي لا تضطر لمزيد من خفض قيمة الجنيه أمام الدولار، مما يساعدها على تخفيف الضغط على الاحتياطي النقدي من الدولار.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: التبادل بالعملات المحلية يساهم في تعزيز استقرار العملة المصرية وتقليل تأثير تقلبات الأسواق العالمية على الاقتصاد المصري في ظل الضغوط الاقتصادية العالمية ونقص العملات الأجنبية.

6.1.2.4 تعزيز العلاقات الإفريقية والدولية

- تعزيز العلاقات الإفريقية: يُعد وجود جنوب إفريقيا في مجموعة بريكس فرصة لمصر لتعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي داخل القارة الإفريقية، بما يخدم خطط مصر لتوسيع استثماراتها في إفريقيا، كذلك وجود إثيوبيا قد يساعد على مزيد من التفاهم حول قضية سد النهضة في ظل المصالح الاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء.
- دعم القضايا الدولية: الانضمام إلى مجموعة بريكس يُمكن مصر من لعب دور أكبر في الدفاع عن قضايا الدول النامية على المستوى العالمي، لا سيما فيما يتعلق بقضايا التنمية وتغير المناخ والعدالة الاقتصادية.

2.2.4 العلاقات الاقتصادية بين مصر وتكتل بريكس:

يمكن توضيح مدى تأثير بعض المؤشرات الاقتصادية بمصر كنتيجة لعلاقاتها مع دول تكتل بريكس قبل وبعد انضمامها للتكتل، كتنقيح لأثر انضمام مصر للتكتل على التنمية بمصر. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأعضاء مجموعة بريكس قائمة بالفعل قبل انضمام مصر للتكتل، وسيتم المقارنة على مدار أربع سنوات من عام 2021 حتى عام 2024، نظراً لحدث انضمام مصر للتكتل وقصر الفترة الزمنية منذ انضمامها، حيث كان تاريخ انضمام مصر هو يناير 2024. ويوضح الجدول رقم (9) أبرز هذه المؤشرات، وذلك على النحو التالي:

جدول 9. أبرز المؤشرات الاقتصادية بمصر قبل وبعد انضمامها لتكتل بريكس خلال الفترة (2021-2024)

المؤشر \ سنة	قبل انضمام مصر للتكتل			بعد انضمام مصر للتكتل
	2021	2022	2023	2024
حجم التبادل التجاري بين مصر وتكتل بريكس (مليار دولار)	28.3	31.2	42.5	50.8
الصادرات المصرية (مليار دولار)	4.6	4.9	8.5	9.4
الواردات المصرية (مليار دولار)	23.7	26.3	34	41.4
استثمارات مصر في دول بريكس (مليار دولار)	22	17.3	2.4	1.7
استثمارات دول بريكس في مصر (مليار دولار)	0.611	0.891	4.4	40.6
التحويلات المالية للمصريين العاملين بدول بريكس (مليار دولار)	0.0418	0.0847	10.4	9.8
التحويلات المالية للعاملين من دول بريكس بمصر (مليار دولار)	0.0545	0.0497	0.0985	0.0762

إعداد الباحث، استناداً للمصادر التالية:

<https://www.sis.gov.eg/Story><https://www.capmas.gov.eg>

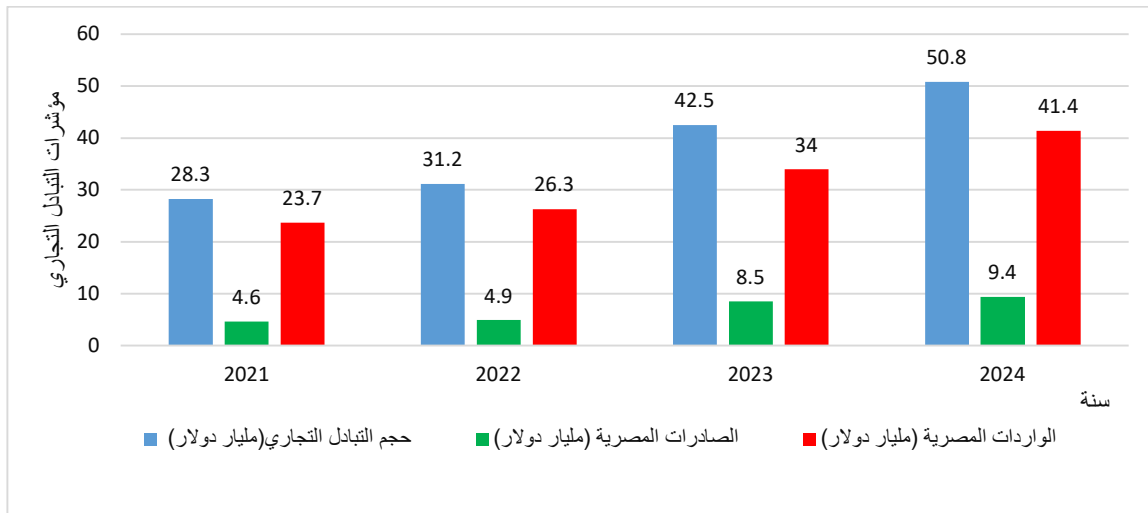
وسيتم تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم 9، على النحو التالي:

1.2.2.4 حركة التبادل التجاري بين مصر ودول بريكس

لقد شهدت العلاقات التجارية بين مصر ودول تكتل بريكس تطوراً ملحوظاً مؤخراً، فقد تطور إجمالي حجم التبادل التجاري بين مصر ودول تكتل بريكس باتجاه الزيادة، حيث كانت قيمته 28.3 مليار دولار، ثم ارتفعت نحو 31.2 مليار دولار، ثم 42.5 مليار دولار خلال الأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي. وأخيراً، بلغت قيمته نحو 50.8 مليار دولار خلال عام 2024، بنسبة ارتفاع قدرها 19.5% عن العام الذي يسبقه. ويستدل من ذلك، على زيادة إجمالي حجم التبادل التجاري بين الطرفين، خاصة بعد انضمام مصر للتكتل.

فعقب انضمام مصر للتكتل وخلال الثمانية أشهر الأولى فقط من عام 2024، بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بينهما نحو 30.2 مليار دولار، مقارنة بـ 26.2 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، بنسبة زيادة قدرها 15%. وبنهاية عام 2024، بلغت قيمة الصادرات المصرية نحو 9.4 مليار دولار مقارنة مع وارداتها التي بلغت قيمتها نحو 41.4 مليار دولار. ويعكس ذلك، زيادة الانفتاح التجاري عقب انضمام مصر للتكتل بداية عام 2024. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو 2025)

وفي هذا الصدد، استناداً إلى أحدث بيانات متوفرة فيما يخص أبرز مؤشرات التبادل التجاري بين الطرفين، كما يوضحه الجدول رقم (9) والشكل البياني رقم 6



شكل 6. حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات بين مصر وتكتل بريكس خلال الفترة (2024-2021)

إعداد الباحث، استناداً للمصدر التالي: <https://www.capmas.gov.eg>

ويمكن تفصيل ذلك كما يلي

1.1.2.2.4 الصادرات المصرية قبل وبعد انضمام مصر للتكتل

بوجه عام، لقد بلغ إجمالي قيمة صادرات مصر إلى التكتلات الاقتصادية المختلفة نحو 46.1 مليار دولار عام 2024 مقابل 42.3 مليار دولار عام 2023 بنسبة زيادة قدرها 9.1%.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إبريل 2025)

- قبل انضمام مصر للتكتل

- كانت قيمة الصادرات المصرية لدول بريكس 4.6 مليار دولار، ثم ارتفعت لنحو 4.9 مليار دولار، ثم 8.5 مليار دولار خلال الأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي.

- من حيث استقبال الصادرات المصرية عام 2022، تأتي الهند في المرتبة الأولى، تليها الصين وروسيا والبرازيل ثم جنوب أفريقيا على التوالي.

- تتمثل أهم المجموعات السلعية التي تصدرها مصر عام 2022 في: الأسمدة والمنتجات الكيماوية، الوقود والزيوت المعدنية، الفواكه والخضروات، النباتات الطبية، الحبوب والمحاصيل الزيتية، إضافة إلى المحضرات الغذائية.

- بعد انضمام مصر للتكتل

- لقد بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى دول بريكس نحو 9.4 مليار دولار خلال عام 2024 مقابل 8.5 مليار دولار خلال عام 2023 بنسبة ارتفاع قدرها 10.6%.

- ارتفعت الصادرات المصرية لدول بريكس من 688 مليون دولار الي 901 مليون دولار بنسبة زيادة 31.5% في الفترة من يناير الي ديسمبر 2024 منذ انضمام مصر للتكتل.

- بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى تجمع دول بريكس نحو 5.7 مليار دولار خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2024 مقابل 5.3 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2023 بنسبة ارتفاع قدرها 7.3%.

- من حيث استقبال الصادرات المصرية عام 2024، تأتي السعودية في المرتبة الأولى، تليها الإمارات والبرازيل وروسيا والهند ثم الصين على التوالي. فقد بلغت قيمة صادرات مصر للسعودية بنحو 3.4 مليار دولار، يليها الإمارات 3.3 مليار دولار، ثم البرازيل 854.4 مليون دولار، ثم روسيا 606.8 مليون دولار، ثم الهند 517.4 مليون دولار ثم الصين 393.6 مليون دولار، ثم إندونيسيا 151.3 مليون دولار، ثم جنوب إفريقيا 114 مليون دولار، ثم إثيوبيا 113 مليون دولار، ثم إيران 2.4 مليون دولار.

- تمثلت أهم المجموعات السلعية التي تصدرها مصر لبريكس عام 2024 في: لؤلؤ وأحجار كريمة وحلى بقيمة 2.1 مليار دولار، خضراوات وفواكه بقيمة 1.4 مليار دولار، آلات وأجهزة كهربائية بقيمة 627 مليون دولار، وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة 520 مليون دولار، حديد وصلب ومصنوعاته بقيمة 450 مليون دولار.

- بلغت قيمة الصادرات المصرية من السلع غير البترولية للتكتل نحو 2.6 مليار دولار خلال الربع الرابع من عام 2024، مقابل نحو 2 مليار دولار خلال الربع الرابع 2023 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 31.2%، حيث اتجهت معظم الصادرات المصرية من السلع غير البترولية خلال الفترة المذكورة لدولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 1001.1 مليون دولار، فيما جاءت إيران كأقل دول التكتل المستوردة للسلع المصرية غير البترولية خلال الربع الرابع 2024 بقيمة 0.2 مليون دولار (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس ٢٠٢٥).

2.1.2.2.4 الواردات المصرية قبل وبعد انضمام مصر للتكتل

بوجه عام، بلغ إجمالي قيمة واردات مصر من التكتلات المختلفة نحو 44.3 مليار دولار عام 2024 مقابل 37.5 مليار دولار عام 2023 بنسبة ارتفاع قدرها 7.5%. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إبريل 2025)

- قبل انضمام مصر للتكتل

- كانت قيمة الواردات المصرية من دول بريكس 23.7 مليار دولار، ثم ارتفعت لنحو 26.3 مليار دولار، ثم 34 مليار دولار خلال الأعوام 2021 و 2022 و 2023 على التوالي.

- من حيث ترتيب الدول الموردة للواردات المصرية عام 2022، تأتي الهند في المرتبة الأولى، تليها الصين وروسيا والبرازيل على التوالي.

- تمثلت أهم المجموعات السلعية التي تستوردها مصر عام 2022 في: الحبوب، الوقود، اللدائن، الأجهزة الكهربائية، الفواكه واللحوم، القهوة والشاي والتوابل، السيارات والآلات، فضلاً عن الخامات المعدنية والرماد الصناعي.

- بعد انضمام مصر للتكتل

- لقد بلغت قيمة الواردات المصرية من دول بريكس نحو 41.4 مليار دولار خلال عام 2024 مقابل 34 مليار دولار خلال عام 2023 بنسبة ارتفاع قدرها 21.8%.

- ارتفعت الواردات المصرية من دول بريكس من 2410 مليون دولار الي 3376 مليون دولار بنسبة زيادة 40.1% في الفترة من يناير الي ديسمبر 2024 منذ انضمام مصر للتكتل.

بلغت قيمة الواردات المصرية من تجمع دول البريكس 24.5 مليار دولار خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2024 مقابل 20.9 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2023 بنسبة ارتفاع قدرها 17%.

- عند مقارنة واردات مصر من التكتلات المختلفة و وارداتها من دول بريكس عامي 2023 و 2024، يتضح الوزن النسبي الكبير لواردات مصر من تكتل بريكس، مما يعكس مدي أهميته الاقتصادية بالنسبة لمصر باعتمادها عليه في تلبية كثير من احتياجاتها الاستراتيجية.

- سجلت الواردات من دول بريكس نمواً بنسبة 40.1% خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2024 (ثمانية أشهر)، لترتفع من 2.41 مليار دولار إلى 3.376 مليار دولار.

- من حيث استيراد الواردات المصرية في عام 2024، تأتي الصين في المرتبة الأولى، تليها روسيا والبرازيل والهند والإمارات وإندونيسيا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا ثم إيران على التوالي. فقد بلغت قيمة واردات مصر من الصين 15.5 مليار دولار، يليها السعودية 7.9 مليار دولار، ثم روسيا 6 مليارات دولار ثم البرازيل 4.2 مليار دولار، ثم الهند 3.3 مليار دولار، ثم الإمارات 2.7 مليار دولار، ثم إندونيسيا 1.6 مليار دولار، ثم جنوب إفريقيا 154.3 مليون دولار، ثم إثيوبيا 22.7 مليون دولار، وأخيراً إيران 4.9 مليون دولار.

- تمثلت أهم المجموعات السلعية المستوردة من دول بريكس عام 2024 في: آلات وأجهزة كهربائية بقيمة 6.6 مليار دولار، وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة 6.5 مليار دولار، حبوب بقيمة 4.3 مليار دولار، حديد وصلب ومصنوعاته بقيمة 3.3 مليار دولار، لدائن ومصنوعاتها بقيمة 2.9 مليار دولار، منتجات كيميائية عضوية بقيمة 1.8 مليار دولار، سيارات وجرارات بقيمة 1.4 مليار دولار.

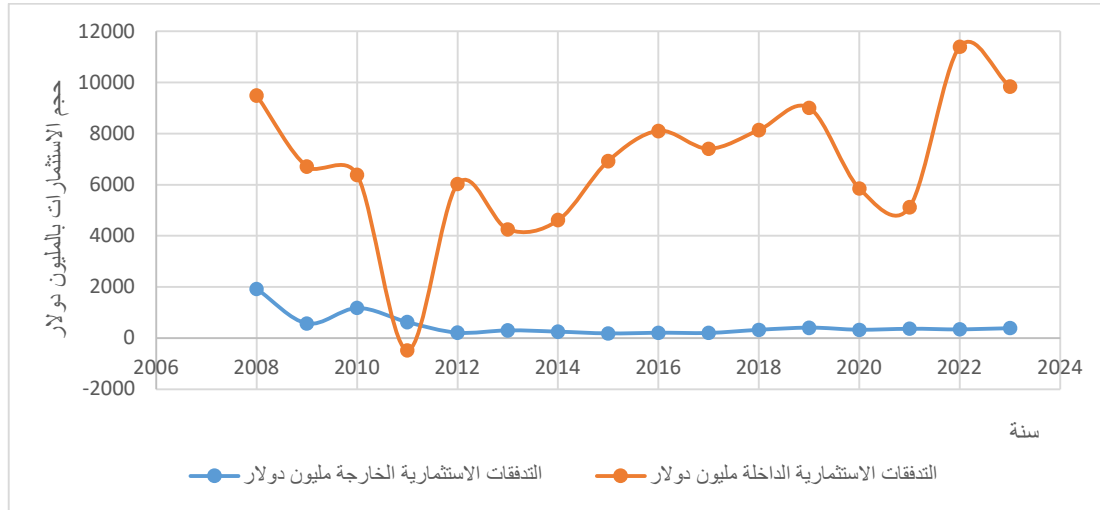
- بلغت قيمة الواردات المصرية من السلع غير البترولية من دول التكتل نحو 9.6 مليار دولار خلال الربع الرابع من عام 2024، مقابل نحو 7.3 مليارات دولار خلال الربع الرابع 2023 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 31.5%، حيث جاءت الصين في مقدمة دول التكتل التي استوردت منها مصر السلع غير البترولية خلال الربع الرابع 2024 بقيمة 4.2 مليارات دولار، ثم روسيا الاتحادية بقيمة 1.4 مليار دولار

(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مارس ٢٠٢٥).

وبالتالي، في سياق التجارة الدولية عام 2024، تستحوذ مصر على حجم كبير من التجارة مع الدول الأعضاء بتكتل بريكس، حيث يمثل التبادل التجاري بين مصر ودول التكتل نحو ثلث حجم تجارة مصر مع دول العالم، خاصة الصين والسعودية، حيث جاءت الصين في المرتبة الأولى بفئة الدول الموردة لمصر، بينما تصدرت السعودية قائمة الدول المستقبلة للصادرات المصرية ضمن التكتل.

وعلى الرغم من أنه الميزان التجاري بين مصر وباقي دول التكتل بنهاية عام 2024، تعاني فيه مصر من عجز، حيث كان الميزان التجاري بين الجانبين يميل في غير صالح مصر، حيث وصلت قيمة الصادرات المصرية لدول بريكس إلى 9.4 مليار دولار في مقابل 41.4 مليار دولار وهي قيمة الواردات المصرية من دول بريكس، إلا أنه رواج التبادل التجاري قد يساعد في تحقيق الأثر الإنشائي للتجارة وزيادة أثره عن الأثر التحويلي للتجارة كجزء من الآثار التنموية الساكنة للتكتلات الاقتصادية، مما يحقق الرفاهية الاقتصادية للطرفين في الأجل المتوسط أو الطويل، خاصة مع تمتع بفرص تصديرية مع دول التكتل في 30 قطاعاً وفقاً لمستويين (مستوى التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف داخل التكتل)، أبرزها قطاعات: الأمن الغذائي، والتعليم، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنقل، والسياحة والثقافة، والبتترول والطاقة المتجددة، وغيرها.

2.2.2.4 الاستثمارات بين مصر ودول بريكس قبل وبعد انضمام مصر للتكتل



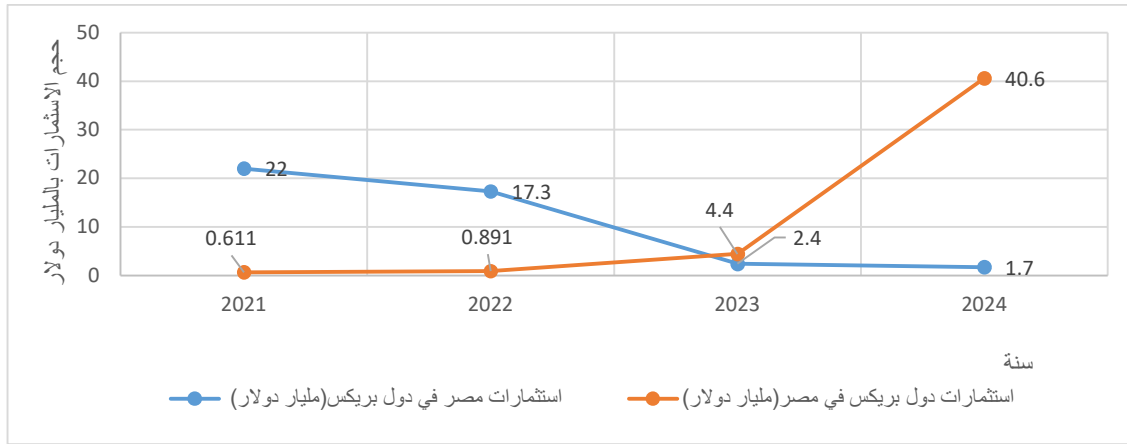
شكل 7 . حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى مصر والخارجة منها خلال الفترة (2008-2023)

إعداد الباحث، استناداً للمصدر التالي

<https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock>

ويتضح من الرسم البياني السابق، أن حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة لمصر أكبر من حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الخارجة منها بوجه عام خلال الفترة المذكورة، مما يدل على زيادة معدل نمو هذه التدفقات. ويعكس ذلك، قوة وجاذبية الاقتصاد المصري عالمياً، حيث احتلت مصر المرتبة التاسعة ضمن أكبر الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2024 بإجمالي تدفقات بلغ نحو 47 مليار دولار. وفيما يتعلق بالتدفقات الاستثمارية الأجنبية الخارجة من مصر، يتضح أنها تتأرجح ارتفاعاً وانخفاضاً، إلا أنه يغلب عليها الانخفاض على مدار الفترة المذكورة. (www.unctad.org/fdistatistics، 2025)

وفي هذا الصدد، يمكن النظر إلى تطور حجم الاستثمارات الأجنبية بين الطرفين، كما يوضحه الجدول رقم 9 والشكل التالي:



شكل 8 . حجم الاستثمارات الأجنبية بين مصر وتكتل بريكس خلال الفترة (2024-2021)

إعداد الباحث، استناداً للمصدر التالي: <https://www.capmas.gov.eg>

- قبل انضمام مصر للتكتل

لقد بلغت قيمة استثمارات دول بريكس بمصر نحو 0.611 مليار دولار (610.9 مليون دولار)، ثم ارتفعت لنحو 0.891 مليار دولار (891.2 مليون)، ثم 4.4 مليار دولار خلال الأعوام 2021 و 2022 و 2023 على التوالي.

- من حيث ترتيب أعلى الدول المستثمرة بمصر عام 2022، تأتي السعودية في المرتبة الأولى، تليها الإمارات والصين والهند وروسيا على التوالي. فقد بلغت قيمة الاستثمارات السعودية بمصر نحو 1.8 مليار دولار تليها الإمارات بقيمة 1.8 مليار دولار. ويليهما الصين بقيمة 0.75 مليار دولار، الهند بقيمة 0.154 مليار دولار، روسيا بقيمة 0.126 مليار دولار (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو 2025).

- خلال الفترة (2023-2020)، بلغ إجمالي عدد الشركات من دول بريكس في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات داخل مصر نحو 518 شركة، نحو 926 شركة في القطاع الزراعي والغذائي.

- استثمارات مصر بدول بريكس: جاءت السعودية في المرتبة الأولى في قائمة أعلى دول بريكس في قيمة الاستثمارات المصرية بها عام 2022، حيث بلغت قيمة استثمارات مصر فيها 7.8 مليار دولار، يليها الإمارات 5.2 مليار دولار، ثم الصين 2.5 مليار دولار، ثم روسيا 789.5 مليون دولار، ثم الهند 488.4 مليون دولار.

- بعد انضمام مصر للتكتل

- لقد سجلت قيمة استثمارات دول بريكس بمصر نحو 40.6 مليار دولار عام 2024، كما سجلت قيمة الاستثمارات المصرية في دول بريكس نحو 1.7 مليار دولار خلال نفس الفترة.

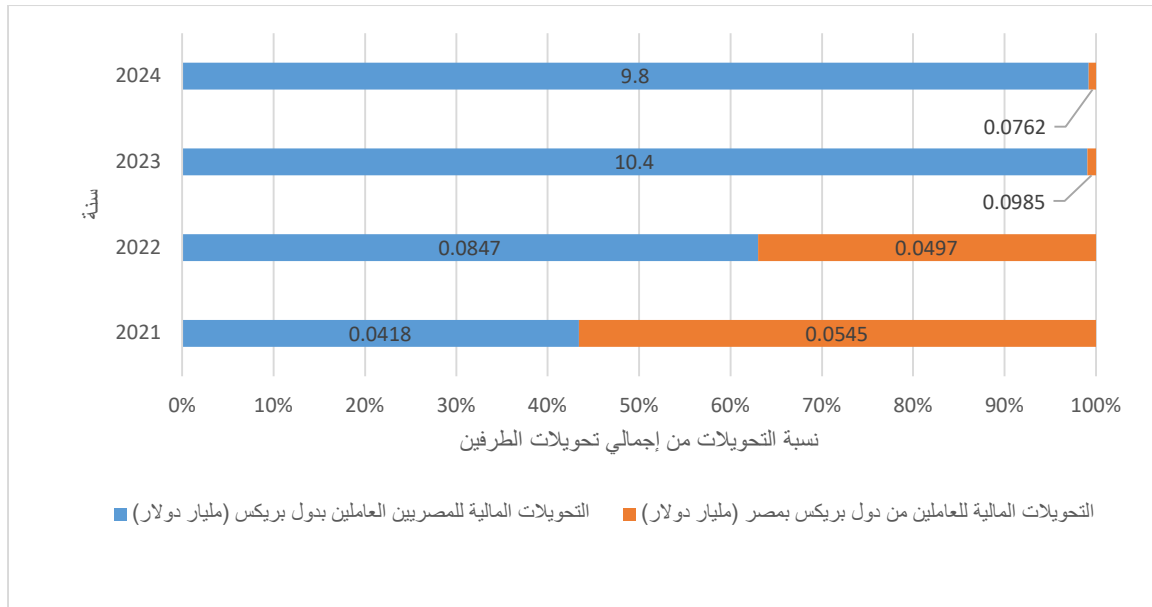
- تصدرت الإمارات قائمة أعلى دول بريكس استثمارًا في مصر عام 2024، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الإماراتية بمصر نحو 38.9 مليار دولار تليها السعودية بقيمة 775.5 مليون دولار. ويليهما الصين بقيمة 629.5 مليون دولار، جنوب إفريقيا بقيمة 124.6 مليون دولار، روسيا بقيمة 91.5 مليون دولار، ثم الهند بقيمة 26 مليون دولار.

ويتضح مما سبق، أنه على مدار الفترة الزمنية (2021-2024)، بوجع عام اتجهت استثمارات دول بريكس بمصر (تدفقات استثمارية داخلية للاقتصاد المصري) نحو الزيادة، بينما اتجهت استثمارات مصر بدول بريكس (تدفقات استثمارية خارجة من الاقتصاد المصري) نحو الانخفاض، مما يعني زيادة فرص التمويل التنموي بالاقتصاد المصري كنتيجة للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين. أيضاً زيادة التدفقات الاستثمارية داخل الاقتصاد المصري أحد أبرز الآثار التنموية الديناميكية للتكتلات الاقتصادية. وبالتالي، إن الانضمام لبريكس يمهّد الطريق أمام مصر لتصبح نقطة جذب للمستثمرين الأجانب من هذه القوى الاقتصادية الناشئة، خاصة مع مواصلة مصر التوجه نحو بيئة سياسات استثمارية أكثر انفتاحاً ودعماً، وعلى رأسها الاستفادة من الاستثمارات عبر التكتلات الاقتصادية ومنها تكتل بريكس. وذلك في إطار التعامل مع بيئة الاستثمار العالمية الصعبة، واستجابةً للحاجة إلى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي كمصدر لسد فجوة الموارد المحلية وتمويل التنمية الاقتصادية بمصر.

3.2.2.4 التحويلات المالية بين مصر ودول بريكس قبل وبعد انضمام مصر للتكتل

لم تتوقف العلاقات الاقتصادية بين مصر وتكتل بريكس عند التبادل التجاري والاستثمارات، بل امتدت إلى التحويلات المالية. وتعتبر تحويلات المصريين العاملين بالخارج من أهم مصادر النقد الأجنبي في مصر، بجانب إيرادات قناة السويس والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ساهمت هذه التحويلات بشكل كبير في دعم الاقتصاد المصري. ولقد بلغ عدد المصريين المقيمين في دول بريكس قرابة 2.2 مليون شخص حتى نهاية عام 2023.

ويمكن النظر لتطور حجم التحويلات المالية بين مصر وتكتل بريكس، من خلال الشكل البياني التالي:



شكل 9. حجم التحويلات المالية بين مصر وتكتل بريكس خلال الفترة (2021-2024)

إعداد الباحث، استناداً للمصدر التالي: <https://www.capmas.gov.eg>

ويتضح من الجدول رقم 9 والشكل البياني رقم 9، أن التحويلات المالية بين الطرفين كانت على النحو التالي:

- قبل انضمام مصر للتكتل

- لقد بلغت قيمة التحويلات المالية للمصريين العاملين بدول بريكس نحو 0.0418 مليار دولار (41.8 مليون دولار)، ثم ارتفعت لنحو 0.0847 مليار دولار (84.7 مليون دولار)، وواصلت الارتفاع لتبلغ نحو 10.4 مليار دولار خلال الأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي.

- لقد بلغت قيمة التحويلات المالية للعاملين من دول بريكس بمصر نحو 0.0545 مليار دولار (54.5 مليون دولار)، ثم انخفضت لنحو 0.0497 مليار دولار (49.7 مليون دولار)، ثم عادت للارتفاع بقيمة 0.0985 مليار دولار (98.5 مليون دولار) خلال الأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي.

- عند مقارنة نسبة تحويلات المصريين العاملين بتكتل بريكس مع نسبة تحويلات العاملين من مجموعة دول بريكس بمصر، يتضح أن نسبتها كانت 43.4%، 63%، 99.1% من إجمالي التحويلات المالية بين الطرفين، خلال الأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي. أي أن نسبة الاقتصاد المصري من هذه التحويلات كانت متزايدة على مدار الفترة المذكورة، مما يعني تحقيق مصر لمكاسب من النقد الأجنبي.

- عند مقارنة نسبة تحويلات العاملين من مجموعة دول البريكس بمصر مع نسبة تحويلات المصريين العاملين بتكتل بريكس، يتضح أن نسبتها كانت 56.6%، 37%، 0.9% من إجمالي التحويلات المالية بين الطرفين، خلال الأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي. أي أن نسبة دول تكتل بريكس من هذه التحويلات كانت متناقصة على مدار الفترة المذكورة، مما يعني تراجع مكاسب التكتل من النقد الأجنبي.

- لقد جاءت البرازيل على رأس قائمة أعلى دول بريكس في تحويلات المصريين العاملين بها عام 2022، حيث بلغت قيمتها 42.4 مليون دولار وجاءت روسيا في المرتبة الثانية 16.4 مليون دولار ثم الصين 13.2 مليون دولار ثم جنوب إفريقيا 6.7 مليون دولار وأخيراً الهند 6 مليون دولار.

- بعد انضمام مصر للتكتل

- عام 2024، بلغت قيمة إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج نحو 16.6 مليار دولار، بينما حققت التحويلات المالية للمصريين العاملين بدول بريكس نحو 9.8 مليار دولار، مما يدل أهمية الوزن النسبي لتحويلات المصريين العاملين بتكتل بريكس مقارنة بإجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج بوجه عام.

- لقد بلغت قيمة التحويلات المالية للمصريين العاملين بدول بريكس نحو 9.8 مليار دولار عام 2024، مقابل 10.4 مليار دولار عام 2023، مما يعني أن التحويلات المالية للمصريين شهدت انخفاضاً يقدر بنحو 0.6 مليار دولار عام 2024 عن العام السابق له، وهو انخفاض طفيف مقارنة بتحويلات المصريين (6% منها) عام 2024.

- لقد بلغت قيمة التحويلات المالية للعاملين من دول بريكس بمصر نحو 0.0762 مليار دولار (76.2 مليون دولار) عام 2024، مقابل 0.0985 مليار دولار (98.5 مليون دولار) عام 2023، مما يعني أن التحويلات المالية للعاملين من دول بريكس بمصر شهدت انخفاضاً يقدر بنحو 0.0223 مليار دولار (22.3 مليون دولار) عام 2024 عن العام السابق له، وهو انخفاض كبير مقارنة بتحويلات رعايا التكتل (29% منها) عام 2024.

- عند مقارنة تحويلات المصريين العاملين بتكتل بريكس مع تحويلات العاملين من مجموعة دول البريكس بمصر عام 2024، يتضح أنه في عام 2024، بلغت قيمة التحويلات المالية للمصريين العاملين بدول بريكس نحو 9.8 مليار دولار، بينما بلغت قيمة التحويلات المالية للعاملين من دول بريكس بمصر نحو 0.0762 مليار دولار (76.2 مليون دولار)، مما يعني أن تحويلات المصريين العاملين بتكتل بريكس مثلت نحو 99% من إجمالي التحويلات المالية بين الطرفين، أي أن الاقتصاد المصري حقق مكاسب بحصيلة أكبر من النقد الأجنبي.

- من حيث ترتيب أعلى دول بريكس في تحويلات المصريين عام 2024، تأتي السعودية في المرتبة الأولى بقيمة 8 مليار دولار، تليها الإمارات بقيمة 1.8 مليار دولار والصين بقيمة 19.5 مليون دولار والهند بقيمة 7.9 مليون

دولار وجنوب افريقيا بقيمة 5.8 مليون دولار وإندونيسيا بقيمة 5.1 مليون دولار والبرازيل بقيمة 2.9 مليون دولار وروسيا بقيمة 1.9 مليون دولار وإثيوبيا بقيمة 783 ألف دولار وإيران بقيمة 19 ألف دولار على التوالي.

- تحقيق الاقتصاد المصري لحصيلة أكبر من النقد الأجنبي كنتيجة لزيادة التحويلات المالية للمصريين العاملين بتكتل بريكس، يعني تحقيق مصر لأحد أبرز الآثار التنموية الديناميكية للتكتلات الاقتصادية، متمثلة في زيادة النقد الأجنبي (تدفقات داخلية للاقتصاد المصري) على غرار زيادة التدفقات الاستثمارية كما سبق توضيحه.

وتأسيساً على كل ما سبق، لقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول تكتل بريكس خلال الفترة (2021-2024)، نمواً ملحوظاً ببعض المؤشرات الاقتصادية كحجم التبادل التجاري والاستثماري والتحويلات المالية بين الطرفين، حيث تحققت تطورات إيجابية متمثلة في تحسن أداء الاقتصاد المصري بمعظم هذه المؤشرات خاصة بعد انضمام مصر للتكتل، حيث:

- شهد التبادل التجاري رواجاً بين الطرفين، حيث بلغت قيمة إجمالي حجم التبادل التجاري نحو 50.8 مليار دولار عام 2024، حيث كانت قيمة الصادرات المصرية إلى دول التكتل نحو 9.4 مليار دولار، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من دول التكتل نحو 41.4 مليار دولار خلال نفس العام.

- شهدت الاستثمارات الداخلة لمصر زيادة ملحوظة، حيث سجلت قيمة استثمارات دول بريكس بمصر (التدفقات الاستثمارية الداخلة لمصر) نحو 40.6 مليار دولار عام 2024، بينما سجلت قيمة الاستثمارات المصرية في دول بريكس (التدفقات الاستثمارية الخارجة من مصر) نحو 1.7 مليار دولار خلال نفس العام.

- حققت مصر مكاسب من تحويلات المصريين بدول التكتل تضاف لحصيلة النقد الأجنبي بمصر، بلغت قيمة التحويلات المالية للمصريين العاملين بدول بريكس نحو 9.8 مليار دولار عام 2024، مقابل التحويلات المالية للعاملين من دول بريكس بمصر نحو 0.0762 مليار دولار (76.2 مليون دولار) خلال نفس العام.

إذن، بعد انضمام مصر لتكتل بريكس بداية عام 2024، تبين أنه هناك نمواً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري والاستثماري والتحويلات المالية بين الطرفين، وكان أغلبها لصالح الاقتصاد المصري، مما يعني تحقيق مصر لعدد من الآثار التنموية الساكنة والديناميكية للتكتلات الاقتصادية والتي يمكن لمصر زيادتها، خاصة في الأجل الطويل.

3.2.4 تأثير تكتل بريكس على تنمية الاقتصاد المصري

وفقاً لنظريات التنمية الاقتصادية إن التكامل مع اقتصادات ذات نمو سريع من الممكن أن يؤدي لتأثيرات إيجابية غير مباشرة كاستفادة لدول ذات معدلات نمو أقل مرتبطة بها، لكن الأمر يتطلب تحسين القدرات التكنولوجية والبيئة التنظيمية المحلية بالدولة المعنية ذات معدلات النمو الأقل. وفي هذا السياق، يمكن أن تجني مصر عديد

من المنافع الاقتصادية التي تدعم تنمية الاقتصاد المصري، ومن أبرز تلك المنافع المتوقعة على مدى فترات زمنية متفاوتة بعدة مجالات، ما يلي (January 2025, Information and Decision Center (IDSC):

- تعزيز الاستثمارات خاصة في البنية التحتية مثل: تطوير المدن الجديدة في مصر كالعاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين، تمويل المشروعات الكبرى كمشروعات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر)، الطرق والسكك الحديدية والموانئ، تحسين جودة الخدمات العامة كالمياه، الصرف الصحي، والكهرباء.
 - زيادة حجم التبادل التجاري من خلال توسيع الأسواق التصديرية، مما يُعزز من صادراتها الزراعية والصناعية. كذلك تعزيز المنتجات المصرية عبر تحسين جودة منتجاتها وزيادة تنافسيتها في الأسواق العالمية. كذلك من المتوقع أن تُوسّع الدول الأعضاء في البريكس وارداتها من مصر.
 - تنويع مصادر التمويل عبر الاستفادة من بنك التنمية الجديد التابع للتكتل، مما يوفر فرصة تمويلية كبيرة لمصر من خلال الحصول على المنح والقروض الميسرة بفوائد مخفضة، ويساعدها على تقليل الاعتماد على المؤسسات المالية التقليدية.
 - التعامل بالعملات المحلية بين مصر ودول بريكس، ثم السعي لاستحداث عملة موحدة خاصة بالتكتل، كعملة بديلة للتجارة العالمية عوضاً عن الدولار الأمريكي، سيؤدي لانخفاض الطلب على الدولار الأمريكي، ومن ثم توافره في البنوك الرسمية سيخفض قيمته ويخفف الضغط على الاحتياطي الأجنبي، مما يضعف من تأثير السوق السوداء لتجارة العملة على الاقتصاد المصري، وهو ما يعزز من الاستقرار النقدي بمصر خاصة على المدى الطويل.
 - بناء كوادر بشرية قادرة على دعم التنمية عبر نقل التكنولوجيا الحديثة وتبادل الخبرات والكفاءات إلى قطاعات الصناعة والزراعة، تطوير نظام التعليم والتدريب المهني في مصر.
 - تعزيز السياحة ومكانة مصر الثقافية على الساحة الدولية عبر تدفق وزيادة حجم الوفود السياحية من دول التكتل لمصر في ظل تمتع مصر بمزايا نسبية سياحياً، مما يُسهم في تنمية قطاع السياحة ويدعم علاقاته التشابكية الأمامية والخلفية بالاقتصاد المصري.
 - تأمين احتياجات البلاد من السلع الاستراتيجية: مثل الحبوب كالقمح والأرز إلى جانب سلع استراتيجية أخرى، حيث يستحوذ هذا التكتل على حصة كبيرة من الاقتصاد العالمي في تجارة الحبوب.
- بالإضافة إلى ذلك، يساعد انضمام مصر لتكتل بريكس على تحقيق عديد من أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر 2030، وذلك على النحو التالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مايو 2025):

- الهدف السابع من اهداف التنمية المستدامة، وهو (الطاقة ميسورة التكلفة والنظيفة)، يمكن لمصر تحقيق هذا الهدف عبر زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، بما لدول التكتل من باع في مجال الطاقة، فهي دول رئيسية بمجال انتاج الطاقة.
 - الهدف الثامن من اهداف التنمية المستدامة، وهو (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، يمكن لمصر الاستفادة من انضمامها لدول البريكس في تحقيق هذا الهدف عبر زيادة النمو الاقتصادي كنتيجة لزيادة فرص التجارة والاستثمار من خلال عضويتها بالتكتل.
 - الهدف التاسع من اهداف التنمية المستدامة وهو (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، حيث تستثمر دول البريكس في الكثير من مشاريع البنية التحتية مثل الاتصالات والطاقة والنقل وبهذا تستطيع مصر الاستفادة من هذا النوع من الاستثمارات.
 - الهدف السابع عشر وهو (الشراكات من أجل الأهداف)، حيث يمكن لمصر تحقيقه بزيادة التعاون الدولي مع دول التكتل لمواجهة التحديات العالمية كنتيجة لدور التكتل المؤثر في الشأن الدولي.
- لذلك، يمكن أن تحقق مصر من انضمامها رسمياً لتكتل بريكس عديد من المنافع الاقتصادية سواء الساكنة أو الديناميكية سابقة الذكر، مما يساعدها على معالجة وتقليص حجم الفجوة بشقيها المالي والفني التي يعاني منها الاقتصاد المصري، خاصة في ظل تأسيس التكتل لبنك التنمية الجديد لتمويل مشروعات تنموية بالدول الأعضاء. كذلك، ما تمتلكه دول التكتل من تكنولوجيا، مما يساعد مصر على نقل وتحسين قدراتها التكنولوجية والتنافسية. لذا، تطوير مصر لخطط واضحة تساعدها على تعظيم استفادتها من انضمامها للتكتل، يمكن أن يحقق لها مزايا كبيرة على المستوي التنموي، مما يوفر لها فرصة استراتيجية لزيادة النمو الاقتصادي ودعم عملية التنمية الاقتصادية بمصر مستقبلاً.

4.2.4 التحديات التي تواجه مصر كعضو بتكتل بريكس

علي الرغم من المنافع الاقتصادية المتوقعة نتيجة انضمام مصر للتكتل، إلا أنه يواجهها بعض التحديات الاقتصادية والهيكلية والتنموية، التي يمكنها أن تحد من استفادة مصر من منافع انضمامها للتكتل، لعل أبرزها ما يلي (Balbaa, June 2023) (Alrefai, October 2024)

- ضعف الهيكل الإنتاجي: إن تشابه الهيكل التصديري لمصر ودول أخرى بالتكتل، يخلق نوع من المنافسة بدلاً من التكامل، حيث تتركز معظم صادرات مصر في سلع أولية أو شبه مصنعة.
- ضعف القدرة التنافسية: تواجه الصادرات المصرية تحديات تتعلق بضعف تنافسياتها مقارنة بالمنتجات الهندية والصينية، سواء من حيث الجودة أو التكلفة أو الابتكار. لذلك، يؤدي التبادل التجاري غير المتكافئ بين

- مصر ودول بريكس إلى عجز في ميزان مصر التجاري، مما يعكس تحدياً في تحقيق التوازن الاقتصادي المطلوب بين الجانبين.
- عقبات التجارة البينية: إن ارتفاع تكاليف الشحن نتيجة كبر المسافة بين مصر ودول الكتك، يؤثر سلباً على جدوى التجارة البينية.
 - عقبات جذب الاستثمارات المباشرة: إن ضعف البيئة الاستثمارية بمصر مقارنة بدول الكتك، يؤثر سلباً على جذبها كنتيجة لعقبات مثل الروتين، تحديات الطاقة والبنية التحتية، نقص التنسيق المؤسسي.
 - الضغط على الاقتصاد المصري: إن تعامل مصر مع بعض أعضاء الكتك التي تعد من أكبر الأسواق في العالم (الصين والهند)، يدفعها لضرورة تحسين اقتصادها حتى تتمكن من التنافس مع هذه الأسواق وتحقيق أقصى استفادة من عضويتها، يتطلب جهوداً مضاعفة لتحقيق ذلك.
 - تضارب المصالح: إن ضم كتك بريكس دول صديقة ودول خصم منافسة مثل مصر واثيوبيا، قد يؤدي لتعارض المصالح وتنامي الاختلافات فيما بينها. كما أن دول بريكس تتنافس فيما بينها، مما قد يؤدي في النهاية إلى تضارب المصالح.
 - تفاقم مشكلات اقتصادية محلية بمصر: هناك عدة مشكلات اقتصادية مثل ارتفاع حجم الديون الخارجية، عجز الميزان التجاري، التضخم وانخفاض قيمة العملة ونقص النقد الأجنبي، ضعف القطاعات الإنتاجية، ارتفاع معدلات البطالة والفقر، الحاجة لمزيد من تطوير البنية التحتية ومشروعات الطاقة والتكنولوجيا.
 - تحديات دبلوماسية: تواجهها مصر مع شركاء اقتصاديين تقليديين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بسبب روسيا والصين اللتين تمثلان خصماً استراتيجياً للغرب وانضمام مصر للكتك.
 - الطبيعة غير الرسمية لكتك بريكس: مما يعني افتقاره إلى القدرة على العمل الملزم لأعضائه فهو عبارة عن منتدى للتشاور علي أمل النقاء مصالح الدول الأعضاء.
- وبالتالي، يتطلب استفادة مصر من عضويتها بالكتك والتغلب على هذه التحديات التي تواجهها، اتباع سياسات واستراتيجيات متوازنة طويلة الأجل، تهدف لتحسين المناخ الاستثماري، تعزيز الإنتاجية، تنويع الاقتصاد، والاستفادة من الخبرات والشراكات التي يوفرها كتك بريكس.
- وختاماً، هناك منافع متبادلة بين مصر وكتك بريكس، حيث سيستفيد كتك بريكس من وجود مصر في عضويته؛ لأنه سيستغل موقعها الجغرافي ومواردها، وهذا يجعل منها شريكاً وحليفاً قوياً لدول الكتك. وفي المقابل، سيؤدي انضمام مصر إلى الكتك لجني عديد من الفوائد الاقتصادية، حيث ستستفيد مصر من علاقاتها الاقتصادية مع دول ذات اقتصادات صاعدة وقوة ذات تأثير عالمي خاصة مع تغلبها على التحديات التي تواجهها، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التبادل التجاري والتحويلات المالية للمصريين

العاملين بدول التكتل، الاعتماد على نظام بديل للمدفوعات لا يستند للدولار الأمريكي، مما يعني انخفاض قيمة الدولار أمام الجنيه وانتهاء السوق السوداء لتجارة العملة.

كذلك، ستمتع مصر بفرص تمويلية بديلة للبنك والصندوق الدوليين وبتكلفة أقل. كما ستمتكن مصر من نقل التكنولوجيا المتطورة والخبرات لعدد من القطاعات وبالأخص بمجالات الطاقة والأمن الغذائي. وكل ذلك سيعزز من قوة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية، مما يساعدها على تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الأجل الطويل، عبر عضويتها ببريكس واستفادتها من الآثار التنموية الساكنة والديناميكية للتكتلات الاقتصادية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن انضمام مصر لتكتل بريكس، لا يعني بالضرورة تخليها عن التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى تماماً، ولكن سيمكنها هذا الانضمام من الانخراط في التطورات الاقتصادية العالمية الحالية المتجهة نحو التعددية في العلاقات الدولية وعدم الانصياع لدولة أو عملة ما.

5. نتائج وتوصيات البحث

لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، لعل من أهمها ما يلي:

1.5 نتائج البحث

لقد سلط هذا البحث الضوء على ماهية التكتلات الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، موقف الدول العربية من التكتلات الاقتصادية، التعرف على واقع تكتل بريكس وتأثيره على الساحة الاقتصادية الدولية، التحديات التي تواجه التكتل عبر التطرق لنشأته وأهدافه وأهميته الاقتصادية وخصائصه، إمكانية مساهمة تكتل بريكس في تنمية الاقتصاد المصري عقب انضمام مصر إليه، بمقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد انضمام مصر إليه. وفي ضوء العرض والتحليل السابق، توصل البحث للنتائج التالية:

- إن التكتلات الاقتصادية الدولية من أهم أركان النظام الاقتصادي الدولي المعاصر سواء كانت اقتصادية خالصة أو ذات طابع متعدد الأطياف تخص الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فهي وسيلة جديدة لإحداث التنمية الاقتصادية.
- إن مراحل التكامل الاقتصادي التقليدية بين الدول، تتعدد درجاتها وصولاً للتكامل الاقتصادي مروراً بستة مراحل.
- تبين أنه هناك منهجين للتكامل الاقتصادي هما: المنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي، المنهج البديل للتكامل الاقتصادي.

- تبين أن التكتل الاقتصادي يعكس الجانب التطبيقي لمفهوم التكامل الاقتصادي، فهو أداة لتحقيق التكامل الاقتصادي.
- إن التكتلات الاقتصادية تنقسم إلى نوعين، هما: التكتل الإقليمي والتكتل الدولي.
- إن مفهوم التكتلات الاقتصادية يشير لكيانات إقليمية أو دولية تتخطى الحدود السياسية القائمة، تتشكل وفقاً لأحد منهجي التكامل الاقتصادي (التقليدي، البديل)، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي.
- إن التكتلات الاقتصادية تشمل تحت مظلتها حوالي 75% من دول العالم، قرابة 80% من سكان العالم، تسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية.
- تبين أن الآثار التنموية للتكتلات الاقتصادية تنقسم لمجموعتين هما الآثار الساكنة والديناميكية.
- إن الآثار التنموية نتيجة التكتلات الاقتصادية تشمل عدة نواحي مثل: التجارة الدولية، الاستثمار، انتقال العمالة والتكنولوجيا والابتكار، تنسيق السياسات الاقتصادية.
- إن محاولات التكامل الاقتصادي العربي أسفرت عن نتائج متواضعة سواء تحت مظلة جامعة الدول العربية عام 1945 أو السوق العربية المشتركة عام 1964.
- علي الرغم من أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تعد خطوة كبرى على طريق التكامل الاقتصادي، إلا أنها فشلت، ثم بعدها سعت كل دولة عربية منفردة لتحقيق أهدافها التنموية في ظل تكتلات اقتصادية أخرى.
- تبين أنه منذ عقد الثمانينيات تم تأسيس بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية الأخرى خارج إطار جامعة الدول العربية.
- إن تكتل بريكس تم تأسيسه في عام 2009، ثم توسع حتى ضم تحت مظلته 11 دولة، وذلك حتى منتصف عام 2025.
- إن الدول المؤسسة للتكتل هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا عامي 2009 و2010، ثم انضم إليه عام 2024 كل من السعودية، الإمارات، مصر، إثيوبيا، إندونيسيا، وإيران.
- إن انضمام مصر لتكتل بريكس تم رسمياً في 24 أغسطس 2023 عام أثناء انعقاد القمة رقم 15 في مدينة (جوهانسبرج)، وتم تفعيل القرار بدءاً من يناير عام 2024.
- إن تكتل بريكس يضم مجموعة دول ذات مزايا نسبية كبيرة في مجالات مثل الجغرافيا والاقتصاد والتجارة والطاقة والغذاء، مما يجعل له ثقل وأهمية كبيرة بالاقتصاد العالمي.
- إن تكتل بريكس يمثل منتدى للتنسيق في مختلف المجالات بين الدول الأعضاء بالتكتل التي تمثل الجنوب العالمي والدول الشريكة للتكتل، فهو آلية تنسيق وتعاون مرنة بين هذه الدول بدون أمانة دائمة أو ميثاق تأسيسي أو ميزانية خاصة، تعمل من خلال اتخاذ القرارات القائمة على الإجماع، مسترشدة بقواعد داخلية ضمنية شبه مدونة.

- إن تكتل بريكس عقد نحو 17 قمة على مدار 16 سنة، منذ تأسيسه في أكثر من مدينة بالدول الأعضاء.
- إن تكتل بريكس اتبع عدة آليات مالية ونقدية لتمويل العملية التنموية بالدول الأعضاء، لتمثل بدائل مؤسسية عن المنظمات المالية التقليدية للتمويل الدولي.
- إن تكتل بريكس له عدة أهداف على رأسها تعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء وخلق نظام اقتصادي دولي جديد متعدد الأقطاب.
- تبين أن نسبة مساهمة دول تكتل بريكس (11 دولة مجتمعة) في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغت نحو 40% عام 2024، متفوقاً بذلك على مجموعة السبع الكبار (G-20).
- تبين أن نسبة دول تكتل بريكس (11 دولة مجتمعة) من التجارة العالمية، بلغت نحو 26% من إجمالي التبادلات التجارية العالمية عام 2024.
- تبين أن نسبة دول تكتل بريكس (11 دولة مجتمعة) من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، بلغت نحو 22% عام 2021.
- يتمتع تكتل بريكس بمزايا تؤهله لمنافسة مجموعة السبع الكبار الصناعية، حيث تفوق بريكس في معظم مؤشرات الاقتصاديات على مجموعة السبع منذ عام 2018 ومستمر في ذلك.
- أن حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة لدول التكتل أكبر من حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الخارجة من دول التكتل بوجه عام خلال فترة البحث، مما يدل على قوة وجاذبية اقتصادات هذه الدول عالمياً.
- علي الرغم من حداثة تكتل بريكس مقارنة بنظرائه من تكتلات اقتصادية أخرى، فإن هذا التكتل أصبح محط اهتمام وتأثير عالميين، مما قد يساعده على الحد من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي ومقدراته في المستقبل.
- إن أهم المجموعات السلعية التي تصدرها مصر لدول تكتل بريكس تتمثل في: الأسمدة والمنتجات الكيماوية، الوقود والزيوت المعدنية، الفواكه والخضروات، النباتات الطبية، الحبوب والمحاصيل الزيتية، إضافة إلى المحضرات الغذائية.
- تبين أن أهم الدول التي تتجه إليها الصادرات المصرية ضمن الدول الأعضاء بالتكتل بنهاية عام 2024، تتمثل في السعودية تليها الإمارات والبرازيل وروسيا والهند ثم الصين على التوالي.
- إن أهم المجموعات السلعية التي تستوردها مصر من دول تكتل بريكس تتمثل في: الحبوب، الوقود، اللدائن، الأجهزة الكهربائية، الفواكه واللحوم، القهوة والشاي والتوابل، السيارات والآلات، فضلاً عن الخامات المعدنية والرماد الصناعي.
- تبين أن أهم الدول التي تأتي منها الواردات المصرية ضمن الدول الأعضاء بالتكتل بنهاية عام 2024، تتمثل في الصين تليها السعودية وروسيا والبرازيل والهند والإمارات على التوالي.

- يمثل التبادل التجاري بين مصر ودول تكتل بريكس نحو ثلث حجم تجارة مصر مع دول العالم، خاصة الصين والسعودية، حيث جاءت الصين في المرتبة الأولى من حيث نمو الواردات المصرية منها، بينما تصدرت السعودية قائمة الدول المستقبلية للصادرات المصرية ضمن التكتل بنهاية عام 2024.
- وعلي الرغم من أنه الميزان التجاري بين مصر وباقي دول التكتل تعاني فيه مصر من عجز، إلا أنه هناك فرصاً تصديرية لمصر مع دول التكتل في 30 قطاعاً، أبرزها قطاعات: الأمن الغذائي، والتعليم، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والنقل، والسياحة والثقافة، والبتروكيمياويات والطاقة المتجددة، وغيرها.
- اتضح أنه من أبرز التحديات التي تواجه مصر لتعزيز استقاداتها من عضوية تكتل بريكس، الحاجة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري لتتلاءم مع القدرات الاقتصادية لأعضاء التكتل.
- إن انضمام مصر لتكتل بريكس لا يعني بالضرورة تخليها عن التعاون الاقتصادي مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن يجعلها تواكب التطورات الاقتصادية العالمية الحالية التي تتجه نحو التعددية، وعدم الرضوخ لدولة أو كتلة أو عملة واحدة كالดอลลาร์.
- لقد تبين أنه بعد انضمام مصر لتكتل بريكس بداية عام 2024، تبين أنه هناك نمواً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري والاستثماري والتحويلات المالية بين الطرفين، وكان أغلبها لصالح الاقتصاد المصري، حيث:
- شهد التبادل التجاري رواجاً بين الطرفين، حيث بلغت قيمة إجمالي حجم التبادل التجاري نحو 50.8 مليار دولار عام 2024، حيث كانت قيمة الصادرات المصرية إلى دول التكتل نحو 9.4 مليار دولار، بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من دول التكتل نحو 41.4 مليار دولار خلال نفس العام.
- شهدت الاستثمارات الداخلة لمصر زيادة ملحوظة، حيث سجلت قيمة استثمارات دول بريكس بمصر (التدفقات الاستثمارية الداخلة لمصر) نحو 40.6 مليار دولار عام 2024، بينما سجلت قيمة الاستثمارات المصرية في دول بريكس (التدفقات الاستثمارية الخارجة من مصر) نحو 1.7 مليار دولار خلال نفس العام.
- حققت مصر مكاسب من تحويلات المصريين بدول التكتل تضاف لحصيلة النقد الأجنبي بمصر، بلغت قيمة التحويلات المالية للمصريين العاملين بدول بريكس نحو 9.8 مليار دولار عام 2024، مقابل التحويلات المالية للعاملين من دول بريكس بمصر نحو 0.0762 مليار دولار (76.2 مليون دولار) خلال نفس العام.
- إن انضمام مصر لتكتل بريكس، يعزز من قدرتها على دعم التنمية الاقتصادية واستدامتها، وذلك على النحو التالي:
- إن انضمام مصر لتكتل بريكس، يفتح أسواقاً جديدة للمنتج المصري بأسواق الدول الأعضاء بالتكتل، خاصة مع تزايد أعدادها.

- إذا نجحت مصر في جذب الاستثمارات المباشرة من دول التكتل، زيادة صادراتها، وضبط الميزان التجاري، زيادة التحويلات المالية المتحصل عليها، نقل المعرفة والتكنولوجيا، ستحقق مكاسب اقتصادية من انضمامها للتكتل.
- إن انضمام مصر لتكتل بريكس يمنحها قوة وثقل اقتصادي في التفاوض مع الغير.
- إن وجود مصر كدولة عضو بينك التنمية الجديد التابع لتكتل بريكس سيمنحها فرصاً للحصول على تمويلات ميسرة وتنويع مصادر التمويل لمشروعاتها التنموية، مما يعزز السيولة وقدرتها على مواجهة الأزمات الاقتصادية.
- إن التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع بالعملة المحلية، يخفف من الضغط على العملة الصعبة، ومن ثم يحسن من قيمة الجنيه المصري.
- من المتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي الناتج عن انضمام مصر إلى تكتل بريكس إلى انخفاض معدلات البطالة والفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين خلال فترات زمنية متفاوتة في آجالها بين المتوسطة والطويلة.

2.5 توصيات البحث

- ووفقاً للنتائج السابقة، ولضرورة استفادة مصر من عضويتها بتكتل بريكس عبر مواجهة التحديات التي تحول دون ذلك، باتباع سياسات واستراتيجيات متوازنة، مما ينعكس إيجاباً على تنمية الاقتصاد المصري خاصة في الأجل الطويل، هناك بعض التوصيات التي يقدمها هذا البحث، على النحو التالي:
- من الضروري العمل على تعظيم الاستثمارات الداخلة لمصر من دول التكتل، عبر تحسين بيئة الأعمال وإزالة العقبات البيروقراطية وتقديم حوافز قوية للمستثمرين وتبسيط الإجراءات القانونية والضريبية.
- تعزيز التجارة مع دول البريكس خاصة مع الصين لسيطرتها علي جزء كبير من التجارة الدولية، عبر تعديل السياسات التجارية وإقامة شبكات نقل حديثة وتطوير القائم منها وربطها بالموانئ المصرية، بما يحسن من تنافسية الاقتصاد المصري عموماً وتنافسية الصادرات المصرية خصوصاً.
- سعي مصر لتطوير خطة لدعم صادراتها التي تعاني من ضعف هيكلها وانخفاض نسبة المكون التكنولوجي بها، حتى تتمكن من مواكبة تنافسية صادرات الدول الأعضاء ببريكس.
- ضرورة حرص مصر على التطوير التكنولوجي المستمر، بنقل المعرفة والتكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الصينية والهندية والروسية في المجال التكنولوجي، مما يحد من مشكلة ضعف الإنتاجية داخل قطاعات الاقتصاد المصري المختلفة وتعزيز التحول نحو الطاقة النظيفة وتطوير قطاع الصناعة المصري.

- ضرورة حماية الصناعات الوطنية بمصر بعد انضمامها للتكتل من خطر الإغراق المتوقع من باقي الدول الأعضاء بالتكتل، حيث هناك خلل بقطاع الصناعة المصري لاعتماده على تجميع المنتجات المستوردة بدلاً من تصنيعها.
- الحرص على الاقتراض من بنك التنمية الجديد لسد أكبر جزء ممكن من فجوة الموارد المحلية بمصر، وأنفاق الأموال بمجالات ذات جدوى اقتصادية وأثار تنموية موجبة حتى لا يزيد عبء الديون الخارجية بمصر دون فائدة تذكر.
- ضرورة حرص مصر على توازن عملياتها التجارية مع التكتل في المستقبل، حيث تعاني مصر من الخلل الدائم بعملياتها التجارية، مما يسبب عجز مستمر في ميزانها التجاري.
- يجب أن تتعاون مصر مع دول التكتل لتنمية الموارد البشرية بمصر، بتطوير نظام التعليم والتدريب المهني في مصر لتلبية احتياجات سوق العمل بالقطاعات المتقدمة، عبر الاستفادة من برامج التبادل التعليمي بين الطرفين.
- تصميم مصر لسياسة نقدية محكمة تعمل على تنويع الاحتياطي النقدي الأجنبي بسلة من العملات، بما لا يسبب صدمة للاقتصاد المصري ويتمشى مع هدف التكتل المتمثل بكسر هيمنة الدولار الأمريكي، لأن معظم الاحتياطي الأجنبي بمصر يتكون من الدولار الأمريكي.
- يجب على الحكومة المصرية مواجهة الاختلالات سواء الاقتصادية أو المالية بالاقتصاد المصري (ارتفاع حجم الديون الخارجية، عجز الميزان التجاري، التضخم وانخفاض قيمة العملة)، التي تحد من استفادة مصر من عضويتها بتكتل بريكس.
- تطوير مصر لخطة واضحة تساعد على تعظيم استفادتها من انضمامها للتكتل، عبر المتابعة والتقييم المستمر بواسطة مؤشرات أداء لقياس تأثير الانضمام للتكتل على التنمية الاقتصادية بمصر، بما يدعم العملية التنموية بمصر مستقبلاً.
- تعزيز عملية التنمية المستدامة، بتطوير الشراكات الاستراتيجية مع دول بريكس لتطوير مشروعات مشتركة في الطاقة النظيفة والمتجددة، الاستفادة من خبرات هذه الدول في تطوير الزراعة المستدامة، وتحسين تقنيات الري، وتعزيز الأمن الغذائي.
- العمل على تحقيق التوازن بالعلاقات الاقتصادية بين مصر ودول التكتل، بما يحد من تبعية مصر الاقتصادية، خاصة باعتمادها الكبير على الاستيراد بمجالات التكنولوجيا والأدوية والطاقة والاتصالات وتراكم الديون الخارجية.

- العمل على التنويع الاقتصادي، حيث قد تحتاج مصر لتنويع اقتصادها بما يتوافق مع تفضيلات ومتطلبات دول بريكس، مما يعني تحولها من الاعتماد الكبير على قطاعات مثل السياحة والتحويلات المالية للمصريين بالخارج لقطاعات أخرى.
- الحرص على منع تعارض المصالح والحد من تنامي الاختلافات بين مصر وباقي الدول الأعضاء بالتكتل والدول الأخرى أيضاً خارج التكتل حفاظاً على توازن العلاقات.

الهوامش

1 تشير فجوة الموارد المالية المحلية إلى الفرق بين حجم الاستثمارات الذي تستهدفه الدولة خلال فترة معينة وحجم المدخرات المتوقعة خلال هذه الفترة. وتتشكل هذه الفجوة كنتيجة لسببين: أولهما، عدم كفاية الادخار المحلي المتاح لمواجهة متطلبات وخطط الاستثمار المستهدفة والتي تعرف بفجوة (الاستثمار - الادخار). وثانيهما، هو عدم كفاية إيرادات التصدير في مقابل نفقات الاستيراد والتي تعرف بفجوة (النقد الأجنبي).

2 في سياق ذلك، فإن هناك مصطلح يسمى بالإقليمية الجديدة New regionalism، وهو تكتل قائم على فكرة تخفيض المعوقات بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض، وتسمى أيضاً بالإقليمية المفتوحة.

3 عام 2001، صاغ الاقتصادي (جيم أونيل) بمؤسسة الاستثمار الأمريكية (جولدن ساكس) مصطلح BRIC للإشارة إلى الاقتصادات الناشئة الأسرع نموًا في العالم (البرازيل، روسيا، الهند، والصين). لذلك، تعود أصل فكرة تكتل "بريكس" لهذا العام. وهي اختصار للحروف الانجليزية الأولى المكونة لاسم كل دولة منهم. وأشار لانتقال ثقل الاقتصاد العالمي من الدول الصناعية السبع (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان) نحو دول العالم الناشئ (الصين، روسيا، البرازيل والهند).

4 يشير "الاقتصاد الناشئ" إلى دولة يشهد اقتصادها تطوراً مستمراً كي يكون أكثر تقدماً وذلك عن طريق الصناعة والنمو المتسارع، ويكون أيضاً لهذه الدولة دور على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ويطلق مصطلح الاقتصاد الناشئ على اقتصادات في آسيا وإفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، في حين تتمثل اقتصادات متقدمة في أمريكا الشمالية واليابان وغرب أوروبا. ومن أبرز الاقتصادات الناشئة البرازيل وتشيلي والصين والمجر وإندونيسيا والهند والمكسيك وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلاند وفنزويلا وأوكرانيا ورومانيا واليونان.

5 يشير مصطلح "الجنوب العالمي" إلى مجموعة من الدول النامية التي تقع بشكل رئيسي في نصف الكرة الجنوبي، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. تشترك هذه الدول في خصائص مثل تنوع اقتصاداتها ومواجهة التحديات الاجتماعية، وغالبًا ما تتسق جهودها في المحافل الدولية للدعوة إلى إصلاحات في

النظام الاقتصادي والسياسي العالمي. تشمل أهدافها تعزيز التعاون الاقتصادي، وتعزيز قوتها التفاوضية في المحافل الدولية، وتقليل الاعتماد على الدول المتقدمة، وتعزيز التنمية المستدامة، وإعادة توازن القوى العالمية. وتمثل هذه الدول مجموعات مثل مجموعة بريكس، ومجموعة ال 77 والصين، والاتحاد الأفريقي.

6 تماشيًا مع إعلان قمة جوهانسبرغ، وافق القادة على إنشاء صفة " دولة شريكة لمجموعة بريكس " خلال قمة بريكس السادسة عشرة، التي عُقدت في قازان في أغسطس 2024. في ديسمبر 2024، أعلنت الرئاسة الروسية لمجموعة بريكس آنذاك انضمام بيلاروسيا، وبوليفيا، وكازاخستان، وكوبا، وماليزيا، وتايلاند، وأوغندا، وأوزبكستان كدول شريكة اعتبارًا من 1 يناير 2025. وفي يناير أيضًا، قبلت نيجيريا رسميًا دعوة الانضمام إلى مجموعة بريكس.

7 تضم مجموعة السبع الكبار (G7) الدول الأكثر تقدمًا في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، حيث تمثل هذه المجموعة منتدى دولي غير رسمي يضم كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتعد المجموعة منتدى للحوار والتنسيق بين قادة هذه الدول، ومعهم الاتحاد الأوروبي، حول القضايا العالمية الرئيسية مثل الاقتصاد والتجارة والأمن .

8 توقع من قبل صندوق النقد الدولي لنسبة مساهمة دول كتكتل بريكس في الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل على حده ومتوسط نموها مجتمعة مقارنة بمتوسط نمو مجموعة السبع الكبار (G7) ومتوسط النمو العالمي عام 2025. 9 عندما أعلن عن انضمام مصر إلى التكتل، كانت مصر "تعاني من أزمة اقتصادية حادة"، حيث عانت من ديون خارجية ثقيلة، وانهيار الجنيه المصري، وتضخم غير مسبوق، وعجز مزمن في الميزان التجاري، وقد تلقت مصر عدة جولات من الدعم من صندوق النقد الدولي.

المراجع العربية

- إبراهيم، وائل عبد الله. (2023). دور المشروعات المشتركة في قيام التكامل الاقتصادي ورفع معدلات التنمية الاقتصادية في دول الخليج، *مجلة الدراسات الأفريقية*، 45(1)، 417-458.
- الإمام، محمد محمود. (1996). العمل الاقتصادي العربي المشترك: المفهوم وتطوره. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*. (2)4، القاهرة: معهد التخطيط القومي .
- الإمام، محمد محمود. (1997). اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي. *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، 6(7)، 7-76 .
- الإمام، محمد محمود، وحمادي، سعدون (2005) تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. *مجلة المستقبل العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 28(317)، 181-194.
- الإمام، محمد محمود. (2009). تجربة العمل العربي المشترك من منظور وحدوي. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: من أجل الوحدة العربية - رؤية للمستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 511-590 .
- أحمد، رجب محمود زكي. (2024). مدي تأثير انضمام مصر إلى مجموعة البريكس في الاستثمارات الأجنبية. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية. كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر (فرع دمنهور)*، 46 (46)، 1707 - 1804.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (مايو 2025). مصر ودول بريكس خلال الفترة 2013 - 2024. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (أبريل 2025). النشرة السنوية للتجارة البينية مع التجمعات الدولية عام 2024. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- حسن، عادل عيد؛ قنديل، سهام. (يناير 2022). العلاقات التجارية الخارجية الزراعية المصرية مع دول البريكس. *مجلة التقدم في البحوث الزراعية. كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية*، 27 (1)، 100-112.
- حسين، اسلام ابراهيم. (يناير 2021). تجمع البريكس والقوي الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية*، 6(11)، 425-445.
- الزيني، أحمد فاروق محمد. (نوفمبر 2023). تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر للتكتل. *المجلة القانونية. كلية الحقوق، جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)*، 18(5)، 2349-2506.

- سلامة، بولس شكري. (يونيو 2022). دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد الأطراف. *مجلة الفكر القانوني والاقتصادي*. كلية الحقوق، جامعة بنها، (12)، 445-425.
- الشيشيني، ايمن سعيد. (ديسمبر 2018). دراسة اقتصادية للتنافسية ومحددات الطلب الخارجي للصادرات المصرية الخضرية لتكتل البريكس. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 28، (4)، 1770 - 1753.
- عبد الحميد. عبد المطلب. (2003). السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة. مجموعة النيل العربية، ط (3)، القاهرة.
- العاصر، جمال الدين؛ عبد الوهاب، شمام. (2014). دور التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية. *مجلة العلوم الانسانية*. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 25 (2)، 335-323.
- العفيفي، جيهان محمد؛ عبد الرحيم، هشام أحمد. (ديسمبر 2017). دراسة اقتصادية لتجارة مصر الزراعية مع تكتل البريكس. *المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي*. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 27، (4) ب، 2396 - 2379.
- عياد، إيهاب محمد أبو المجد. (أكتوبر 2023). الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*. كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، 21 (20)، 102 - 61.
- علي، روية محمد رفعت. (2024). التكتلات الاقتصادية الدولية: تجمع البريكس نموذجاً مع تركيز خاص على العلاقات التجارية بين مصر والدول المؤسسة للبريكس. *مجلة مصر المعاصرة*. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 90 (554)، 81- 47.
- القصور، ماهر إبراهيم. (2014). تكتل دول بريكس: نشأته وأهدافه واقتصاداته، القاهرة: دار الفكر العربي.
- معهد التخطيط القومي. (ديسمبر 2014). سلسلة قضايا التخطيط والتنمية: تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس، (253). القاهرة: معهد التخطيط القومي.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2023). الإطار النظري: التكتلات الاقتصادية مفاهيم ونظريات، *مجلة آفاق اقتصادية معاصرة، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار*، (31)، 50- 45.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (ديسمبر 2023). سلسلة تقارير معلوماتية: مصر ودول البريكس فرص وإعادة، (20). القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (مارس 2025). تقرير الصادرات السلعية غير البترولية، (16)، القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- ناصر، ايمان عطية. (يوليو 2019). دور التطور التكنولوجي في دعم التنمية الصناعية: دراسة تطبيقية لمجموعة دول BRICS. *مجلة مصر المعاصرة*. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 110 (534)، 5 - 46.

Reference

- Alrefai, A. (October 2024). A SWOT Analysis and the Potential Implications for Ending the Dominance of the USD .*BRICS Law Journal*, 11(3):135-148 .DOI:10.21684/2412-2343-2024-11-3-135-148
- Batista, P. N. (2022). The BRICS and the Financing Mechanisms They Created: Progress and Shortcomings. Anthem Press. <https://doi.org/10.2307/j.ctv207pj6m>
- Balbaa, M. (June 2023). Assessing the Economic Implications of Egypt's Potential Membership in BRICS: Opportunities, Challenges, and Prospects; *International Journal of Environmental Economics Commerce and Educational Management (EPRA)*, 10(6), 8-14. DOI: 10.36713/epra13527
- Curtis, J. (11 November 2024). The BRICS group: Overview and recent expansion. Commons Library Research Briefing, Parliament of uk, N. 10136. 1-52
- De Conti B., & Diegues AC. (2022). Foreign direct investments in the BRICS countries and internationalization of Chinese capital. *BRICS Journal of Economics*. 3(3): 129-142. <https://doi.org/10.3897/brics-econ.3.e96300>
- Information and Decision Center (IDSC). (January 2025). Egypt's Relations with BRICS: One year after joining the group - future perspectives, Report, (61). Cairo: (IDSC).
- The International Monetary Fund (IMF) .(April 2025). The eleven emerging economies of the BRICS stand out in the world context .Washington, DC: (IMF) .
- Petry, J., & Nölke, A. (2024). BRICS and the Global Financial Order: Liberalism Contested? Cambridge: Cambridge University Press.
- United nations. (2023). BRICS Investment Report; United Nations Conference on Trade and Development (NUCTAD), Geneva: UN.

المواقع الالكترونية

1. الموقع الرسمي لتكتل بريكس، تم الاطلاع عليه في 2025/5/10:
<https://infobrics.org/indonesia>
2. الموقع الرسمي للمنتدى الاقتصادي العالمي ، تم الاطلاع عليه في 2025/5/14:
<https://www.weforum.org/stories/2024/11/brics-summit-geopolitics-bloc-international>
3. الموقع لبيانات لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الاقتصادية، تم الاطلاع عليه في 2025/5/21:
<https://www.unctad.org/fdistatistics>
4. الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي ، تم الاطلاع عليه في 2025/6/7:
<https://www.imf.org/ar>
5. الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، تم الاطلاع عليه في 2025/6/11:
<https://www.sis.gov.eg/Story,2025>
6. الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تم الاطلاع عليه في 2025/8/11:
<https://www.capmas.gov.eg>

Abstract

This research aims to shed light on the nature of economic blocs and their role in achieving economic development, the position of Arab countries on economic blocs and the idea of economic integration, understanding the reality of the BRICS bloc and its impact on the international economic arena, By addressing its origins, objectives, economic importance and characteristics, and Measuring the BRICS bloc's contribution to the development of the Egyptian economy After Egypt joined this bloc ,By comparing indicators volume of trade and investment and workers' remittances Before and after Egypt joined the bloc during the period (2021-2024).

The research has reached, by applying a combination of the inductive approach and the descriptive analytical approach, that: economic blocs express the practical aspect of the idea of economic integration. It also appears that it includes approximately 75% of the world's countries, nearly 80% of the world's population, and approximately 85% of global trade. In addition, there are several positive developmental effects of economic blocs, whether static or dynamic, in the short and long term, respectively, which means they create a more suitable climate for economic development within their member states. Its most prominent developmental impacts include supporting and enhancing international trade, investment, competition, economies of scale, labor and technology transfer, coordination of economic policies, and population well-being. Multiple attempts at Arab economic integration under the umbrella of the Arab League since 1945, aimed at forming an Arab bloc, have yielded modest results. Therefore, each Arab country sought to achieve its development goals individually within the framework of other economic blocs. BRICS is one of the world's most modern and growing international blocs. Founded in 2009, it expanded to include 11 countries by mid-2025. The BRICS bloc represents a forum for coordination in several promising areas among its members, as Brazil, Russia, India, China, and South Africa are the founding countries of the bloc, and Saudi Arabia, the UAE, Egypt, Ethiopia, Indonesia, and Iran joined in 2024. The BRICS countries enjoy significant comparative advantages in the global economy in several areas, giving the bloc a tangible role as a global engine of growth, trade, and investment. The bloc's objectives are numerous, the foremost of which is enhancing economic cooperation among member states. In 2024, the BRICS bloc's contribution reached approximately 40% of global GDP and 26% of total global trade. Its contribution to global foreign direct investment flows amounted to about 22% in 2021. It became clear that after Egypt joined the bloc, indicators of trade, investment, and remittance volume witnessed significant growth, with many indicators favoring Egypt during the period (2021-2024). Therefore, Egypt's membership in the bloc, especially in the long term, could bring it numerous economic benefits, such as: Increasing the volume of trade exchange, enhancing investments, diversifying funding sources, supporting monetary stability, human capital development, supporting tourism, and securing its needs for strategic goods. This would help Egypt increase economic growth and, consequently, enhance the development process and its sustainability in the future. However, Egypt faces some challenges that could limit its benefits from this membership, most notably the weak competitiveness of the Egyptian economy compared to most other members. This requires Egypt to adopt balanced policies to overcome these challenges.

Keywords : Economic bloc;economic integratio;economic developme;Arab countries and economic blocs;BRICS bloc; BRICS and the development of the Egyptian economy.